أثر إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة على الاختيارات التمويلية المتاحة في ضوء سمعة منشأة المراجعة ونوع الرأي كمتغيرين معدلين: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"

حسن شلقامي محمود (*)

ملخص

استهدف البحث تحليل أثر إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة على الاختيارات التمويلية المتاحة للمنشأة والحصول على التمويل المطلوب (بشروط ميسرة من حيث مبلغ التمويل، معدل الفائدة، وطريقة السداد) وذلك في ضوء كل من سمعة منشأة المراجعة ونوع رأي مراقب الحسابات في تقرير المراجعة كمتغيرين معدلين لتلك العلاقة، والتوصل إلى دليل تطبيقي من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية بشأن إدراك مفردات العينة لأثر إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة على الاختيارات التمويلية المتاحة وذلك في ضوء كل من سمعة منشأة المراجعة ونوع رأي مراقب الحسابات في تقرير المراجعة كمتغيرين معدلين لتلك العلاقة، وذلك من خلال إجراء دراسة نظرية لتحليل واستنباط العلاقات بين متغيرات البحث في ضوء الإصدارات والدراسات المحاسبية السابقة في موضوع البحث واشتقاق فروضه، وإجراء دراسة تطبيقية اعتمد فيها الباحث عند اختبار هذه العلاقة على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لبيانات عينة قوامها 100 تقرير للمراجعة بمكاتب المراجعة المقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية مرفقاً بها التقارير المالية لنفس العدد من الشركات المالية المقيدة بالبورصة المصرية وذلك خلال الفترة من عام2017 حتى عام2022 بإجمالي عدد مشاهدات 600 مشاهدة (شركة – سنة) وذلك لاختبار التحقق الإحصائي لفروض البحث، والتوصل إلى دليل تطبيقي من

(*) أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة جامعة بني سويف.

بيئة المراجعة المصرية ، وقد توصلت الدراسة إلى إن تحفظ مراقب الحسابات قد يعكس عدم اقتناعه بتقديرات القيمة العادلة لعدم واقعية افتراضات الإدارة بشأن تلك التقديرات مما يؤثر بالسلب على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بالاختيارات التمويلية المتاحة.، كما أوصت بضرورة ضرورة أن يتحقق المراقب من التوثيق المستندي للأساس أو الأسس التي بنت عليها الإدارة تقديرات القيمة العادلة، ويمكن تحقيق تلك التوصية عملياً من خلال توثيق بيانات مدخلات المستوى الأول مثل توثيق أسعار الأسهم المعلنة في البورصة، وتوثيق مكاتبات الإدارة ومسئولي الحوكمة في هذا الشأن، والاستعانة بخبير وتوثيق البيانات التي يستخدمها في تقديرات القيمة العادلة.

الكلمات المفتاحية:

إفصاح مراقب الحسابات–تقديرات القيمة العادلة–الاختيارات التمويلية–سمعة منشأة المراجعة–نوع الرأي–البورصة المصرية.

"Analyzing the Effect of Accounts Comptroller's Disclosure about His Evaluation of Fair Value's Reasonable Estimates on Available Financing Choices within both Audit Firm Reputation and Opinion Type as Moderate Variables: An Applied Study on Non-Financial Registered Companies in Egyptian Stock Exchange"

Abstract:

The aim of this study is to analyze the effect of accounts comptroller's disclosure in audit report about his evaluation of fair value's reasonable estimates on available financing choices in the light of both audit firm reputation and opinion type as modified variables , to achieve this goal it carried out a theoretical study to analyze the nature of the relations among research variables through three assumptions, it also carried out an applied study using **a multiple linear regression analysis** to check the statistical realization of study's assumptions, and to determine how the sample realizes the relationships among variables of research, the applied Study was conducted on secondary data of a sample that contains 100 reports **of registered auditors on Financial Regulatory Authority** with the same number of financial statements of non-financial registered Companies in Egyptian stock exchange during the period 2017-2022, this study reached a group of conclusions such as the more increasing of comptroller's disclosure about his evaluation of fair value reasonable estimates, the more increasing in available finance choices, it recommended with the necessity of checking of documentation of fair value estimation.

Key words:

Accounts comptroller's disclosure - evaluation of fair value reasonable estimates–financing choices–audit firm reputation–opinion type-Financial Regulatory Authority-Egyptian Stock exchange.

1- مقدمة البحث:

يؤثر القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة إيجابياً على جودة التقرير المالي خاصة في ظل تغير الأسعار وتزايد معدلات التضخم ووجود سوق نشط، وأشارت دراسة الصياد، (2013) إلى أنه عندما تتبنى الشركات القياس بالقيمة العادلة تقترب نسبة سعر السهم (القيمة السوقية لحق الملكية) والقيمة الدفترية (القيمة الدفترية العادلة لحق الملكية) من الواحد، مما يعني أن القيمة العادلة تنقل معلومات هامة لمتخذي القرارات مما ينعكس على أسعار الأسهم بتلك الشركات، وتمد تقديرات القيمة العادلة مستخدمي القوائم المالية بمعلومات مفيدة للتنبؤ بطاقة المنشأة لخلق مثل تلك التدفقات النقدية، كما يجب أن تلعب تقديرات القيمة العادلة دوراً محورياً في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية بما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات بتلك التقارير. (Palea, 2019)

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية **(FASB)** ومجلس معايير المحاسبة الدولية **(IASB)** عدة معايير للالزام بالإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة مثل المعيار الدولي IFRS, 13 والمعيار IFRS,9 بما يتطلب قياس الأدوات المالية وفقاً للقيمة العادلة من خلال مجموعة من القواعد التي تسمح للشركة بإعادة تصنيف أصولها المالية بالقيمة العادلة عن طريق الربح أو الخسارة لجميع الأصول غير المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (Palea, 2019 ; التميمي وآخرون، 2020)، كما يجب أن يحصل مراقب الحسابات على دليل مراجعة كافي ومناسب لتوفير تأكيد معقول بأنه تم إعداد تقديرات القيمة العادلة والإفصاح عنها في ضوء ميادئ المحاسبة المتعارف عليها. (SAS, No. 101, SAS, No. 113, 2003)

ويقصد بالاختيارات التمويلية مصادر التمويل المتاحة أمام المشروع لتدبير احتياجاته من الأموال ميسرة حيث تتم المفاضلة بينها وفقاً لمبدأ التكلفة، ومبدأ

المخاطرة، ومبدأ السيطرة، ومبدأ التوقيت (بن الشريف، 2018)، وذلك تأثراً بنوع رأي مراقب الحسابات في تقرير المراجعة، وسمعة منشأة المراجعة، وإفصاحه عن مسئوليته عن تقييم معقولية تقديرات القيمة العادلة وما يتطلبه ذلك من أدلة مراجعة إضافية كافية ومناسبة بما يمثل ضماناً منه بشأن مدى دقة تلك التقديرات، وأشارت دراسة Agarwal, Sumit and Mohtadi, (2004) إلى أن الاختيارات التمويلية تمثل أحد المتغيرات الهامة التي تؤثر على الأداء المالي للمنشأة، حيث أنها تؤثر على تكلفة رأس المال وعلى حجم الرافعة المالية (إجمالي الديون الخارجية إلى إجمالي الأصول)، كما يرتبط بها اختيار تشكيلة التمويل التي تجمع بين مصادر التمويل الذاتي والديون الخارجية للوصول إلى الهيكل الأمثل لرأس المال.

يشير الباحث إلى أنه كلما زاد إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لتقديرات الإدارة للقيمة العادلة كلما زادت ثقة confidence مستخدمي القوائم المالية، وزاد توجه مانحي القروض نحو توفير احتياجات المنشأة من الأموال بشروط ميسرة، وذلك في ضوء كل من سمعة منشأة المراجعة ونوع الرأي في تقرير المراجعة كمتغيرين معدلين يقويان علاقة المتغير المستقل بالتابع، كما تتأثر تلك العلاقة بمتغيرات رقابية مثل حجم لجنة المراجعة، وحجم منشأة المراجعة، تلك المتغيرات الرقابية تؤثر على على علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع.

وقد يكون هناك تساؤل بشأن أسباب اللجوء إلى تدبير جزء من الاحتياجات المالية من خلال التمويل بالاقتراض دون اللجوء للتمويل الذاتي التي تتميز بانخفاض المخاطر وتكلفة التمويل، ويرد أحد الباحثين بن الشريف، (2018) بأنه يتم الاقتراض من مصادر التمويل الخارجي لعدة أسباب تكمن في كثافة الاستثمارات بالقدر الذي يفوق الامكانيات المادية التي يقدمها المشروع من تمويل ذاتي، وتدعيم استكمال هيكل تمويل الاستثمارات الإجمالية للمشروع لضمان تشغيله بكفاءة عالية،

وتغطية العائد الاقتصادي الناتج من تشغيل الأصول الثابتة سداد الالتزامات المترتبة على التمويل الخارجي من فوائد وأقساط.

وتتشكل سمعة منشأة المراجعة في مجموعها من عناصر متعددة تؤثر على تقديم خدمات المراجعة بمستوى مرتفع من الجودة بما يحسن من سمعتها، وتضم تلك العناصر كلاً من المراجع الرئيسي، إدارة منشأة المراجعة، شريك المراجعة الفاحص، شريك المراجعة المرتبط، المراجعين المساعدين بمنشأة المراجعة،الإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية المتاحة، حيث يساهم كل عنصر بجزء مختلف في تكوين وتحسين سمعة منشأة المراجعة، وتسعى لجنة المراجعة بالمنشأة إلى التعاقد مع مكاتب المراجعة عالية السمعة لما لذلك من أثر على زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ومساهمين ومانحي القروض وغيرهم من أصاب المصالح في الأداء والمركز المالي للمنشأة وذلك باعتبار أن السمعة الجيدة لمكتب المراجعة تعكس تقديم خدمات مراجعة مرتفعة الجودة. (Badawy & Zaki, 2023)

ويقوم مراقب الحسابات قبل اتخاذ القرار بالارتباط مع العملاء الجدد بالتعرف على مدى أمانة وسمعة ونزاهة العميل، ومدى انتظام دفاتره وسجلاته ووضعه المالى فى السوق، وذلك من خالل الحصول على بعض المعلومات الأولية عن العميل .وكلما دلت البيانات والمعلومات الأولية عن الثقة فى إدارة العميل، وارتفاع مستوى أمانتها فإن ذلك يمثل دافعا للارتباط بالعميل؛ حيث يعنى ذلك انخفاض احتمالات حدوث تحريفات جوهرية بالقوائم المالية للعميل وزيادة جودة قوائمها المالية، وبالتالى انخفاض تقدير المراجع لمخاطر المراجعة، وقد يؤد ذلك إلى تخفيض أتعاب المراجعة.

وأشارت دراسة يوسف، (2020)، مصادر التمويل فيما بينها من حيث طبيعة الضمانات المقدمة، تكلفة منح القرض، طريقة منح القرض للعميل، طريقة

استرداد المبلغ الإجمالي وإمكانية جدولة الديون، هذا الاختلاف يترتب عليه اختيارات تمويلية متعددة ترتبط بكل من إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن ضمانه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة، وذلك في ضوء سمعة منشأة المراجعة التي قامت بالفحص ونوع الرأي بتقرير المراجعة.

وقد تعددت الدراسات المحاسبية التي تناولت متغيرات البحث (تقييم معقولية تقديرات القيمة العادلة– سمعة منشأة المراجعة–نوع الرأي–الاختيارات التمويلية المتاحة) بشكل مستقل، ففي مجال تقديرات القيمة العادلة اختبرت دراسة عبد الباقي، (2018) أهمية دور مراقب الحسابات في تأكيد تقديرات القيمة العادلة، واختبرت دراسة Palea, (2019) أثر محاسبة القيمة العادلة على منفعة مستخدمي القوائم المالية، وهدفت دراسة السعيد، (2019) إلى تحديد مشاكل مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية، واختبرت دراسة Mohammed, (2020) أثر صعوبات قياسات القيمة العادلة على ممارسات جودة المراجعة، بينما اختبرت دراسة يوسفي وقتال، (2021) أثر مراجعة القيمة العادلة على جودة التقارير المالية،واختبرت دراسة(2021) , Dakheel & Others أثر تقديرات القيمة العادلة على تقرير المراجعة في ظل ظروف عدم التأكد، في حين اختبرت دراسة Others, (2021)& Nurdlund كيفية مراجعة القيمة العادلة، وفحصت دراسة Alqatamin & Ezeami , (2021)الارتباط بين مراجعة تقديرات القيمة العادلة وأتعاب المراجعة.

وفي مجال سمعة منشأة المراجعةاختبرت دراسة Xu & Others, (2008) أثر سمعة منشأة المراجعة على الحصة السوقية لها، في حين اختبرت دراسة Muslim & Others, (2022)أثر سمعة مراقب الحسابات كمتغير معدل لعلاقة كفاءة لجنة المراجعة وتضليل القوائم المالية، واختبرت دراسة Tonekaboni & Others, (2022)أثر سمعة المراجعة على العلاقة بين فترة ارتباط مراقب

الحسابات بعميل المراجعة وأتعاب المراجعة للشركات المسجلة ببورصة طهران، بينما اختبرت دراسة(Teran & Teran, (2023 أثر سمعة منشأة المراجعة على جودة التقارير المالية وذلك بالتطبيق على قوامها 331 شركة من الشركات المقيدة ببورصة فيتنام، في حين اختبرت دراسة(Rahayu & Others, (2023 أثر أتعاب المراجعة كمتغير معدل لعلاقة حجم المنشأة محل المراجعة بسمعة منشأة المراجعة في تحديد تأخير تقرير المراجعة بالتطبيق على عينة قوامها 95 شركة صناعية مقيدة ببورصة إندونيسيا، واختبرت دراسة (2023) Badawy & Zaki أثر سمعة مكتب المراجعة وانشغاله Busyness على توقيت إصدار القوائم المالية.

وفي مجال الاختيارات التمويلية المتاحة اختبرت دراسة Agarwal, Sumit and Mohtadi, (2004)أثر تطوير سوق المال على الاختيارات التمويلية للشركة المقترضة، وعرضت دراسة (2004) Gan, نموذج الاختيارات التمويلية (الديون: حقوق الملكية) في ضوء مع التركيز على عاملين هما التمويل المشترك وإدارة المخاطر، واختبرت دراسة (2016) Pinto & Santo, العوامل التي تؤثر على اختيار المقترض بين مصادر التمويل، وهدفت دراسة بن الشريف، (2018) إلى تحديد معايير وأسس المفاضلة التي يتم بها تشكيل الهيكل التمويلي الأمثل من بين بدائل التمويل المتاحة.

أما دراسة (2019) Yadav & Others, فقد اختبرت تأثر تطوير الأسواق المالية للدول النامية على الاختيارات التمويلية المتاحة للشركات، في حين اختبرت يوسف، (2020) أثر المحتوى الاعلامى لرأي مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي ISA,570 المعدل لسنة 2015 على قرارات منح الائتمان، واختبرت دراسة(Porumb & Others, (2021 أثر زيادة حجم الافصاح في تقرير المراجعة على عقود القروض مع الجهات المانحة، بينما اختبرت دراسة

Beltrame & Others , (2023) أثر مخاطر مصدر التمويل على تكلفة رأس المال.

2-مشكلة وتساؤلات البحث:

على الرغم من أهمية موضوع البحث من حيث أثر تقييم مراقب الحسابات معقولية تقديرات القيمة العادلة على مصادر أو بدائل التمويل المتاحة في ضوء مراعاة أثر كل من سمعة منشأة المراجعة ونوع الرأي في تقرير المراجعة، إلا أن هناك تعارض بين نتائج بعض الدراسات في هذا الشأن، حيث توصلت دراسة توصلت دراسة كل من (Muslim & Others, 2022 ; Tonekaboni & Others, 2022; Teran & Teran, 2023) إلى أن سمعة منشأة أو مكتب المراجعة لها أثر جوهري موجب على أتعاب المراجعة، وأن الشركات التي تتم مراجعتها بواسطة Big 4 ترتفع فيها جودة التقارير المالية مقارنة بالشركات التي تتم مراجعتها بواسطة Non Big 4، بينما توصلت دراسة Rahayu & Others, (2023)إلى أنه ليست هناك علاقة بين سمعة منشأة المراجعة وأتعاب المراجعة.

وتوصلت دراسة رياض، (2019) إلى أن هناك تأثير معنوي لمعلومات القيمة العادلة على جودة التقارير المالية والعوائد السوقية للأسهم مقارنة بالتكلفة التاريخية، وأن هناك علاقة وثيقة بينها وبين تنبؤات المحللين الماليين بالعوائد، وتوصلت دراسة السعيد، (2019) إلى أن هناك تحديات تواجه مراقب الحسابات عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة منها تحديات مرتبطة بأساس القياس المحاسبي، وتحديات تتعلق بنقص أدلة المراجعة التي يستخدمها مراقب الحسابات في التحقق من تلك التقديرات، وتحديات مرتبطة بصعوبة تقييم درجة معقولية افتراضات الإدارة الهامة، وتحديات مرتبطة باحتمال تحيز الإدارة في إجراء تلك التقديرات، وبناء على ما تقدم يمكن التعبير عن مشكلة البحث في الإجابة نظرياً وعملياً عن التساؤلين التاليين في بيئة الممارسة المحاسبية المصرية:

-هل يؤثر إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة على الاختيارات التمويلية المتاحة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية؟

-هل تؤثر سمعة منشأة المراجعة كمتغير معدل على العلاقة بين إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وبين الاختيارات التمويلية المتاحة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ؟

-هل يؤثر نوع الرأي كمتغير معدل على العلاقة إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وبين الاختيارات التمويلية المتاحة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ؟

3-هدف البحث:

استهدف البحث تحليل أثر إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة على الاختيارات التمويلية المتاحة للمنشأة والحصول على التمويل المطلوب بشروط ميسرة من حيث مبلغ التمويل، معدل الفائدة، وطريقة السداد، وذلك في ضوء كل من سمعة منشأة المراجعة ونوع رأي مراقب الحسابات في تقرير المراجعة كمتغيرين معدلين لتلك العلاقة، والتوصل إلى دليل تطبيقي من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في هذا الشأن.

4-فروض البحث:

يشتق الباحث فروض البحث من آخر ما توصلت إليه الدراسات السابقة والنقاط التي لم تتناولها فيما يتعلق بمتغيرات البحث، ومن تحليل تلك الدراسات اتضح أن هناك فجوة بحثية فيما يتعلق بتحليل متغيرات البحث والعلاقات بينها، لذلك يتم في هذا البحث اختبار التحقق الإحصائي للفروض التالية:

الفرض الأول (H_1): "يؤثر إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة على الاختيارات التمويلية المتاحة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، أما الفرض العدمي (H_0) هو: "لا يؤثر إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة على الاختيارات التمويلية المتاحة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ".

الفرض الثاني (H_2): "تؤثر سمعة منشأة المراجعة كمتغير معدل معنوياً على العلاقة بين إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وبين الاختيارات التمويلية المتاحة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، أما الفرض العدمي (H_0) هو: "لا تؤثر سمعة منشأة المراجعة كمتغير معدل معنوياً على العلاقة بين إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وبين الاختيارات التمويلية المتاحة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية".

الفرض الثالث (H_3): "يؤثر نوع الرأي كمتغير معدل معنوياً على العلاقة بين إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وبين الاختيارات التمويلية المتاحة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية"، أما الفرض العدمي (H_0) هو: "لا يؤثر نوع الرأي كمتغير معدل معنوياً على العلاقة بين إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وبين الاختيارات التمويلية المتاحة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية ".

5-أهمية ودوافع البحث:

تتمثل أهمية البحث على المستوى الأكاديمي في استنباط العلاقات بين متغيراته بما يسهم في الإثراء الأكاديمي لهذا المجال، أما من الناحية العملية فتتمثل أهمية البحث في إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من 100 تقرير من تقارير

مراقبي الحسابات للمكاتب المقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية متضمنة 50 من المقيدين بالقسم (أ)، و50 من المقيدين بالقسم (ب) موزعين بين فئة أ، ب، ج، والقوائم المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية المرفقة مع تقرير المراجعة، وذلك لاختبار التحقق الإحصائي لفروض البحث مستخدماً نموذج تحليل الانحدار المتعدد للوقوف على إدراك مفردات العينة لآثار المتغيرين المعدلين على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

ويمكن إبراز أهم دوافع البحث في النقاط التالية:

-زادت أهمية تقرير المراجعة وما يتضمنه من معلومات بعد انفصال الملكية عن الإدارة وتأكدت تلك الأهمية بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام 2008، وبالإضافة إلى ذلك يؤثر إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة على فئات متعددة من مستخدمي التقارير المالية وتقرير المراجعة حيث أنه يمثل مصدر ثقة مستخدمي التقارير المالية، لذلك يمثل موضوع البحث قضية محورية جديرة بالاهتمام وذلك لتعدد الأطراف التي تعني بهذا التقرير.

-يفحص الباحث علاقة المتغير المستقل وهو إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بالمتغير التابع وهو تعدد الاختيارات أو البدائل التمويلية المتاحة أمام المنشأة وذلك باعتبار أن ذلك الافصاح يحسن من المحتوى الاخباري أو الاعلامي لتقرير المراجعة ويزيد من شفافيته لأنه يمثل ضمان من مراقب الحسابات لمعقولية تلك التقديرات مما يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية؛ وبالتالي زيادة توجه مانحي القروض وغيرها من مصادر التمويل نحو الاقراض بشروط ميسرة، لذلك زاد دافع الباحث لفحص تلك العلاقة.

-اختار الباحث سمعة منشأة المراجعة كمتغير معدل لعلاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع

حيث أنه كلما تحسنت تلك السمعة خاصة في Big 4 كلما زاد إقبال مكتب المراجعة على تقييم افتراضات الإدارة لاستمرارية المنشأة وزاد معه الافصاح عن نتيجة التقييم وما يترتب عليه تحسين المستوى المعلوماتي لتقرير المراجعة وزيادة توجه مصادر التمويل نحو الاقراض بشروط ميسرة، كما أن نوع رأي مراقب الحسابات في تقرير المراجعة يدعم سمعة منشأة المراجعة في التأثير على تلك العلاقة، لذلك زاد دافع الباحث لفحص تلك العلاقة.

-يسعى البحث نحو استخدام منهجية واضحة لتحليل أثر كل من سمعة منشأة المراجعة، ونوع الرأي على علاقة افصاح مراقب الحسابات في تقريره عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة للسير في الركب العلمي في هذا المجال، وتضييق الفجوة البحثية في هذا المجال بين الدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

6-حدود ونطاق البحث:

يقتصر البحث-عند تناول الاختيارات التمويلية أو مصادر التموي-على مانحي القروض سواء كانت قروض طويلة الأجل، أو قروض قصيرة الأجل، دون أن يمتد إلى حملة الأسهم (عادية أو ممتازة) أو المستثمرين الذين لديهم استعداد لضخ الأموال بالمنشأة، كما يقتصر البحث على تحليل أثر افصاح مراقب الحسابات في تقريره عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة على تعدد الاختيارات التمويلية المتاحة للمنشأة في ضوء كل من سمعة منشأة المراجعة ونوع الرأي كمتغيرين معدلين للسير في الركب العلمي في هذا المجال دون أن يتطرق إلى آثار أي متغيرات أخرى تؤثر على تلك العلاقة.

وتتمثل الحدود الزمنية للبحث في البيانات عن الفترة من عام 2017 حتى 2022، بينما تتمثل الحدود المكانية في عينة قوامها 100تقرير من تقارير مراقبي الحسابات للمكاتب المقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية متضمنة 50 من المقيدين بالقسم (أ) ، و50 من المقيدين بالقسم (ب) موزعين بين فئة أ، ب، ج، والقوائم المالية للمنشآت المرفقة مع تقرير المراجعة بواقع ست مشاهدات لكل تقرير، مع استبعاد مكاتب المراجعة التابعة للجهاز المركزي للمحاسبات، ومكاتب المراجعة التي تراجع حسابات كل من الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية وكذلك التي تصدر قوائم ربع سوية، وكذلك الشركات التي لم تكن قوائمها المالية منشورة في أي سنة من سنوات الدراسة التطبيقية.

7-منهجية البحث:

لتحقيق هدف البحث ووفقاً لما تم طرحه من تساؤلات ضمن مشكلة البحث يستخدم الباحث منهجية تعتمد على محورين: أولهما يقوم على استخدام المنهج الاستنباطي عن طريق استقراء الدراسات السابقة في مجال موضوع البحث وذلك من أجل بناء الإطار النظري للبحث والتوصل إلى نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة التي يعكسها كل فرض من فروض البحث، وثانيهما يقوم على استخدام المنهج الاستقرائي في تجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث بعينة من تقارير مراقبي الحسابات للمكاتب المقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية قوامها 50 من المقيدين بالقسم (أ)، و50 من المقيدين بالقسم (ب) موزعين بين فئة أ، ب، ج، والقوائم المالية للمنشآت المرفقة مع تقرير المراجعة وذلك لاختبار التحقق الاحصائي لفروض البحث، وتحديد علاقات الارتباط بين متغيراته.

8-خطة البحث:

تحقيقا لهدف البحث ولمعالجة مشكلته بصورة منطقية يتم تناول موضوعاته على النحو التالي:

1/8: تحليل الدراسات السابقة بشأن علاقة افصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بالاختيارات التمويلية المتاحة واشتقاق الفرض الأول للبحث.

2/8: تحليل الدراسات السابقة بشأن أثر سمعة منشأة المراجعة -كمتغير معدل- على علاقة افصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بالاختيارات التمويلية المتاحة واشتقاق الفرض الثاني للبحث.

3/8: تحليل الدراسات السابقة بشأن أثر نوع الرأي المراجعة -كمتغير معدل- على علاقة افصاح مراقب الحسابات في تقريرالمراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بالاختيارات

التمويلية المتاحة واشتقاق الفرض الثاني للبحث.

4/8: منهجية البحث.

1/4/8: أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية.

2/4/8: نموذج البحث.

3/4/8: أهداف الدراسة التطبيقية.

4/4/8: مجتمع وعينة الدراسة.

5/4/8: توصيف وقياس متغيرات الدراسة.

6/4/8: أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة.

7/4/8: نتائج الدراسة التطبيقية.

5/8: نتائج وتوصيات البحث والتوجه بالأبحاث المستقبلية.

1/8: تحليل الدراسات السابقة بشأن علاقة افصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بالاختيارات التمويلية المتاحة واشتقاق الفرض الأول للبحث: توصلت دراسة يوسفي وقتال، (2021) إلى وجود أثر معنوي موجب لمراجعة القيمة العادلة على جودة التقارير المالية، وأوصت بأنه يجب على مراقب الحسابات الذي يراجع تقديرات القيمة العادلة فهم عمليات المنشأة وتقييم المخاطر التي ترتبط بقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها، وأشارت دراسة Mohammed, (2020) إلى أن معيار التقارير المالية الدولي IFRS,9 يقسم الأصول إلى أصول مالية يتم قياسها بالقيمة القابلة للإهلاك، وأصول مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة وذلك عند تصفية وبيع المنشأة، وأصول مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة عند تحديد الربح أو الخسارة.

وتوصلت دراسة (عبدالعال،2020 ; Dakheel & Others , 2021) إلى أنه نظراً لتأثير تقديرات القيمة العادلة على أطراف متعددة تستخدم القوائم المالية زادت الحاجة إلى ضرورة أن يتحقق مراقب الحسابات من معقولية التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة، حيث يتأثر إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بمتغيرات فرعية تتعلق بالمتغير المستقل بهذا الفرض، كما يتضمن التحليل عدة متغيرات رقابية تراقب علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع في هذا الفرض، لذلك يتضمن هذا الجزء من التحليل النوعين التاليين:

1/1/8: تحليل أثر المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل: إن إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة يعني ضمنياً أنه قام بتقييم السعر أو الأسعار التي اعتمدت عليها الإدارة في تقدير القيمة العادلة لكل خيار أو مشتقة مالية ومناسبة ظروف السوق للمشتقة المالية، كما أنه يعني أنه قام بتقييم للفرضيات التي اعتمدت عليها الإدارة في إجراء تقديرات القيمة العادلة، وتقييمه أيضاً لكفاية

وملاءمة الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة، وأنه يضمن التوثيق المستندي للأساس الذي اعتمد عليه مراقب الحسابات في استنتاج معقولية التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاح عنه، وأنه قام بتقييم المخاطر المرتبطة بتقديرات القيمة العادلة والإفصاح عنها بالقوائم المالية، لذلك يتم إجراء هذا النوع من التحليل في النقاط التالية:

1- تحليل أثر قيام مراقب الحسابات بتقييم السعر أو الأسعار التي اعتمدت عليها الإدارة في تقدير القيمة العادلة لكل خيار أو مشتقة مالية ومناسبة ظروف السوق للمشتقة المالية على تعدد الاختيارات التمويلية المتاحة: تستخدم الأسعار الجارية للأصل أو الالتزام الذي يراد تتقييم قيمته وذلك في حالة السوق النشط (مهدي، 2024)، أما في حالة السوق غير النشط هناك ثلاث مداخل لقياس أو تقدير القيمة العادلة: المدخل الأول يسمى مدخل السوق ويستخدم العمليات الأخيرة التي تمت في السوق بموجب شروط تجارية بحتة بين طرفين لديهما المعرفة والرغبة، وقد يتم الرجوع إلى القيمة العادلة لأداة مالية أخرى مشابهة إلى حد كبير، أما المدخل الثاني يسمى مدخل التكلفة ويعتمد على تحديد المبالغ اللازمة للحصول على الخدمة التي يقدمها الأصل (تكلفة الاحلال الحالية)، بينما يتمثل المدخل الثالث في مدخل الدخل ويقوم على خصم التدفقات النقدية المستقبلية والدخل والمصروفات التي يتوع ارتباطها بالأصل أو الالتزام محل التقييم، ويشتمل هذا المدخل على أسلوب القيمة الحالية، ونماذج تسعير الخيارات، وطريقة فائض الأرباح السنوية. (SAS, 421; Kumar & Others, 2021;)

وهناك ثلاث مستويات من مدخلات البيانات اللازمة لتقديرات القيمة العادلة تتمثل فيما يلي: (IFRS,13; Stuart, 2020; Oyewo, 2021; Palea, 2019; Mohammed, 2020; Kumar & Others, 2021; PCAOB, 2019)

- مدخلات المستوى الأول: تتمثل في الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول والالتزامات المماثلة في تاريخ القياس مثل الأسعار المدرجة لسهم

الوحدة في البورصة، وتتضمن مدخلات هذا المستوى الأسعار المدرجة quoted prices في السوق النشط والتي تكون الدليل الأكثر قابلية للاعتماد عليه في التحقق والموضوعية في قياس القيمة العادلة باعتبار أنها قابلة للرصد بصورة مباشرة وبدون تدخل أو ازدواج، وتتضمن تلك المدخلات الأسعار المدرجة لأصل مشابه (غير مماثل) في سوق نشط، الأسعار المدرجة لأصل مماثل في سوق غير نشط، بيانات معززة ببيانات قابلة للرصد في السوق عن طريق تقنية الارتباط الإحصائيأو بوسائل أخرى مثل المضاعفات وتحليل الانحدار، ويمكن أن يحصل مراقب الحسابات على تلك الأسعار من خلال خدمات التسعير المتاحة على websites.

– مدخلات المستوى الثاني: تتمثل في مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة التي يمكن رصدها للأصل أو الالتزام سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة مثل معدلات الفائدة ومنحنيات العائد التي يمكن ملاحظتها على فنرات منتظمة، ويقل الاعتماد عليه في القياس أو التقدير مقارنة بالمدلات السابقة.

– مدخلات المستوى الثالث: تتمثل في مدخلات غير قابلة للرصد حيث تكون البيانات القابلة للرصد غير متاحة، وتتضمن هذه البيانات بيانات خاصة بالوحدة والتي قد يتم تعديلها بالأخذ في الاعتبار جميع المعلومات المتاحة بصورة معقولة بشأن افتراضات المشاركين في السوق، وبيانات تاريخية عن السوق (التقلبات التاريخية للأسعار).

يشير الباحث إلى أن تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة من خلال تقييم مدى ملاءمة السعر أو الأسعار المستخدمة في تقديرات الإدارة للقيمة العادلة، وتقييمة لمستوى المدخلات المستخدمة في إعداد تلك التقديرات يؤثر إيجابياً على ثقة مستخدمي القوائم المالية، بما يؤثر إيجابياً على توجه مانحي القروض نحو تدبير احتياجات المشروع من الأموال بشروط ائتمان ميسرة، مما يمكن

معه القول أن هناك أثر معنوي إيجابي لتقييم مراقب الحسابات مدى ملاءمة السعر أو الأسعار المستخدمة في تقديرات الإدارة للقيمة العادلة، ومستوى المدخلات المستخدمة على توجه مانحي القروض نحو تدبير احتياجات المشروع من الأموال بشروط ائتمان ميسرة.

2- تحليل أثر تقييم مراقب الحسابات للفرضيات التي اعتمدت عليها الإدارة في إجراء تقديرات القيمة العادلة على تعدد الاختيارات المالية: تقوم تقديرات الإدارة للقيمة العادلة لعناصر الأصول والالتزامات على افتراضات معينة بعضها يتعلق بثبات مصادر الحصول على الأسعار المستخدمة في التقدير سواء كانت أسعار معلنة في سوق نشط، أو أسعار غير معلنة مثل أسعار أصل مشابه، أو أسعار يتم تقديرها باستخدام أساليب إحصائية، كما تقوم تلك الافتراضات على تساوي جميع المتعاملين في السوق من حيث نوعية وحجم المعلومات المتاحة عن الأصل أو الالتزام محل التقييم بمعنى ليس هناك معلومات غير مفصح عنها وذلك بما يترتب عليه عدم وجود فرص للشائعات وعدم دفع المستخدمين نفقات إضافية للحصول على معلومات إضافية.(SAS, 421)

كما تقوم تقديرات الإدارة للقيمة العادلة على أن جميع المتعاملين في السوق لدى كل منهم إرادة حرة للدخول في السوق دون ممارسة أي طرف ضغوط عليه، وأنه ليست هناك علاقات عائلية بين المشاركين في السوق حتى لا تحدث محاباة لطرف على حساب طرف آخر بما يؤثر على تقدير القيمة العادلة للأصل أو الالتزام محل التقييم.(Kumar & Others, 2021)

يشير الباحث إلى أن تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة من خلال تقييم الفرضيات التي اعتمدت عليها في تقديرات القيمة العادلة يؤثر إيجابياً على ثقة مستخدمي القوائم المالية، بما يؤثر إيجابياً على توجه مانحي القروض نحو تدبير احتياجات المشروع من الأموال بشروط ائتمان ميسرة، مما يمكن

معه القول أن هناك أثر معنوي إيجابي لتقييم مراقب الحسابات للفرضيات التي اعتمدت عليها في تقديرات القيمة العادلة على توجه مانحي القروض نحو تدبير احتياجات المشروع من الأموال بشروط ائتمان ميسرة.

3- تحليل أثر تقييم مراقب الحسابات لكفاية وملاءمة الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة على تعدد الاختيارات التمويلية المتاحة: ينصب تقييم مراقب الحسابات في هذه النقطة على تقييمه كل من حجم وشكل الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق (Kumar & Others, 2021; Mohammed, 2020)، حيث يجب أن يتحقق مراقب الحسابات من الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة لكل أصل أو التزام بشكل مستقل موضحاً السعر أو الأسعار المستخدمة في التقييم، والافتراضات التي تم على أساسها إجراء تقدي للأصل أو الالتزام محل التقييم، كما يجب أن يتحقق من تناسب تلك الافتراضات مع طبيعة الأصل أو الالتزام محل التقييم، وأنه تم الافصاح عن ذلك التقييم في الملاحظات التفسيرية المتممة للقوائم المالية.

يشير الباحث إلى أن تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة من خلال تقييمه لكفاية وملاءمة الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة يؤثر إيجابياً على ثقة مستخدمي القوائم المالية، بما يؤثر إيجابياً على توجه مانحي القروض نحو تدبير احتياجات المشروع من الأموال بشروط ائتمان ميسرة، مما يمكن معه القول أن هناك أثر معنوي إيجابي لتقييم مراقب الحسابات لكفاية وملاءمة الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة على توجه مانحي القروض نحو تدبير احتياجات المشروع من الأموال بشروط ائتمان ميسرة.

4- تحليل أثر تقييم مراقب الحسابات التوثيق المستندي للأساس الذي اعتمد عليه مراقب الحسابات في استنتاج معقولية التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاح

عنه على تعدد الاختيارات التمويلية المتاحة: لعل أهم ما يؤخذ على تقديرات القيمة العادلة هو انخفاض الموضوعية مقارنة بالتكلفة التاريخية التي تتميز بالتوثيق المستندي الذي يتعلق بالقياس (مهدي، 2024) ، أما في حالة تقديرات القيمة العادلة يكاد ينعدم التوثيق المستندي، ويشير الباحث إلى أنه في حالة تقديرات القيمة العادلة يجب أن يوثق مراقب الحسابات كلاً من الأسعار المعلنة (مثل سعر السهم بالبورصة) التي اعتمدت عليها الإدارة في التقييم، وأسعار الأصول أو الالتزامات المشابهة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحويل البيانات التاريخية، والإقرارات التي حصل عليها من الإدارة ومسئولي الحوكمة بشأن كيفية إعداد وتجهيز تقديرات القيمة العادلة.

وبعد فهم عملية تقديرات القيمة العادلة والإفصاح عنها بالقوائم المالية يجب أن يتحقق مراقب الحسابات من توافر وتوثيق الإجراء الرقابي الخاص بتلك العملية مثل خبرة الأفراد الذين قاموا بعملية التقدير، والفصل بين الاختصاصات بين القائم بالتقدير ومعد القوائم المالية، وأنواع الحسابات والعمليات المالية المطلوبة لتقدير القيمة العادلة والإفصاح عنها، والتوثيق المطلوب لفرضيات الإدارة، ويشير إلى أنه في حالة ارتفاع معدل عدم التأكد فيما يتعلق بتقديرات القيمة العادلة فإنه يجب أن يتحقق مراقب الحسابات من إفصاح الإدارة عن المعلومات الإضافية التي يمكن من خلالها تحديد صحة أو خطأ تلك التقديرات. (SAS, 421; Nurdlund & Others, 2021)

يشير الباحث إلى أن تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة من خلال تقييمه لكفاية وملاءمة الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة يؤثر إيجابياً على ثقة مستخدمي القوائم المالية، بما يؤثر إيجابياً على توجه مانحي القروض نحو تدبير احتياجات المشروع من الأموال بشروط ائتمان ميسرة، مما يمكن معه القول أن هناك أثر معنوي إيجابي لتقييم مراقب الحسابات لكفاية وملاءمة الإفصاح عن

تقديرات القيمة العادلة على توجه مانحي القروض نحو تدبير احتياجات المشروع من الأموال بشروط ائتمان ميسرة.

5- تحليل أثر تقييم مراقب الحسابات للمخاطر المرتبطة بتقديرات القيمة العادلة والإفصاح عنها بالقوائم المالية على تعدد الاختيارات التمويلية: طالب معيار التقرير المالية الدولي IFRS,7 المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تمكن المستخدم من تحديد الأدوات المالية المستخدمة وتعكس الأداء المالي، وتحديد الأهداف والسياسات الإدارية للحد من وإدارة تلك المخاطرمثل مخاطر السيولة ومخاطر السوق (Mohammed, 2020)، ولعل أهم تلك المخاطر هو مخاطر عميل المراجعة، حيث أن ارتباط مراقب الحسابات بعميل سمعته جيدة سوف يؤدي إلى تحسين سمعة مراقب الحسابات ، وبناء اسم تجاري له، وهو ما يساعد مراقب الحسابات فى تمييز نفسه عن باقى المراقبين، ويؤثر إيجابياً على تصورات العملاء بشأن جودة عملية المراجعة التى يقدمها مكتب المراجعة، وبمجرد أن تتحسن سمعة مكتب المراجعة فى سوق خدمات المراجعة فإنه سوف يحصل على أتعاب أعلى من باقى العملاء. (Mohammed, 2020; SAS, 421)

وعلى العكس من ذلك كلما أشارت المعلومات الأولية إلى انخفاض أمانة ونزاهة إدارة العميل وسمعتها كلما دل على زيادة مخاطر واحتمالات ارتكاب الغش والأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية للعميل، وهو ما قد يدفع مراقب الحسابات إلى رفض الارتباط بالعميل من البداية، أو يقبل الارتباط بالعميل مع مراعاة أنه سيكون لذلك تأثير واضح عند تخطيط عملية المراجعة؛ حيث سيقوم مراقب الحسابات بتقدير مخاطر المراجعة عند مستوى مرتفع، وزيادة إجراءات عملية المراجعة، وزيادة الوقت وبالتالى زيادةوالجهد المبذول فيها، كما يؤد ذلك إلى زيادة المخاطر التى يتعرض لها مراقب الحسابات من مخاطر التقاضى أعلى نتيجة للجهد الإضافى

المحتمل، ومخاطر فقدان السمعة، وبالتالى قد يطلب مراقب الحسابات تعويض ما قد يتعرض له من خسائر نتيجة لقبوله عملية المراجعة. (السعيد، 2019)

يشير الباحث إلى أن تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة من خلال تقييمه للمخاطر المرتبطة بتقديرات القيمة العادلة والإفصاح عنها بالقوائم المالية يؤثر إيجابياً على ثقة مستخدمي القوائم المالية، بما يؤثر إيجابياً على توجه مانحي القروض نحو تدبير احتياجات المشروع من الأموال بشروط ائتمان ميسرة، وتتماثل تلك النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة Mohammed, (2020) ولكن على ممارسة جودة المراجعة.

2/1/8: تحليل أثر المتغيرات الرقابية على علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع: تستخدم الدراسة الحالية مجموعة من المتغيرات الرقابية والتي يتم التحكم في قيمتها لضمان أن أي تغيير في المتغير المستقل يؤثر فقط في المتغير التابع، ويفضل ضبط تلك المتغيرات لضمان عدم تأثيرها على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وهي متغيرات مستقلة في البحث، وتكون تأثيراتها واضحة دون أن تدخل في التصميم الأساسي للبحث (مفلح وآخرون، 2021)، وتتمثل تلك المتغيرات –من وجهة نظر الباحث– فيما يلي:

1–حجم منشأة أو مكتب المراجعة: تسعى مكاتب المراجعة كبيرة الحجم إلى تقديم خدمات المراجعة للعملاء أكثر جودة وموثوقية ويخفض ذلك من احتمالية أن تتضمن القوائم المالية غشاً أو تدليسا ، حيث لا تتأثر تلك المكاتب بانخفاض عدد العملاء، كما أن لديها برامج جاهزة يمكن استخدامها في مراجعة أكثر من منشأة ومن ثم امكانية الاستفادة من وفورات الحجم، ويؤثر تقرير المراجعة الصادر من مكتب مراجعة كبير الحجم على عائد السهم بغض النظر عن المعلومات المنشورة بالتقارير المالية. (رشوان 2019 ;Abid & Others, 2018)

واختبرت دراسة(Porumb & Others, (2021 أثر زيادة حجم الافصاح في تقرير المراجعة على عقود القروض مع الجهات المانحة، وتوصلت إلى أن الافصاح في تقرير المراجعة له تأثير موجب على عدد مانحي القروض وليس له أثر على تاريخ استحقاق القرض، مما يعني أن حجم منشأة المراجعة تؤثر على المتغير المستقل وهو تعدد الاختياررات المالية؛ وبالتالي يفضل ضبط هذا المتغير لضمان عدم تأثيره على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

وأشارت دراسة(Baugh & Others, (2021 إلى أن هناك العديد من العوامل أو المقومات لدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى التي تساعدها على تبني كل من معايير المراجعة والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتتمثل تلك العوامل في سمعة مكتب المراجعة، والحوافز التشريعية والقانونية، واتجاه فحص القوائم المالية، والجدارة المهنية، وقدرة مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى على تغيير ممارستها لمقابلة متطلبات الفحص، كما أشارت دراسة(Mahboub, (2017 إلى أنه كلما علم معدوا القوائم المالية أن مكتب المراجعة كبير الحجم ولديه من الوسائل التي تمكنه من اكتشاف التلاعب في القوائم المالية كلما زاد حرصهم على تحقيق جودة تلك القوائم.

يشير الباحث إلى أن حجم مكتب المراجعة يراقب على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتوجه مانحي القروض نحو تدبير احتياجات المشروع من الأموال بشروط ائتمان ميسرة، مما يمكن معه القول أن هناك أثر معنوي إيجابي لحجم مكتب المراجعة على تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة والإفصاح عنها بالقوائم المالية على توجه مانحي القروض نحو تدبير احتياجات المشروع من الأموال بشروط ائتمان ميسرة.

2-المشاركة مع مكتب مراجعة دولي: تحدد مكاتب المراجعة الدولية شروطاً معينة لتوقيع عقود تلك المشاركات مثل متابعة التغير في معايير المراجعة الدولية والإصدارات الجديدة منها مثل معيار المراجعة الدولي IAS,700 والذي يقوم على تطوير تقرير مراقب الحسابات، ومعيار المراجعة الدولي IAS,701 والذي يقوم على ضرورة أن يتضمن تقرير مراقب الحسابات فقرة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة ، كما تشترط مكاتب المراجعة الدولية توافر الالتزام بمعايير رقابة الجودة، وتحقيق إفصاحات معينة في تقرير المراجعة مثل الإفصاح عن اسم شريك المراجعة المرتبط أو توقيعه هلى تقرير المراجعة، مما يمكن معه القول أن المشاركة مع مكتب مراجعة دولي تعضد افصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة؛ وبالتالي يفضل ضبط هذا المتغير لضمان عدم تأثيره على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

يشير الباحث إلى أن المشاركة مع مكتب مراجعة دولي يراقب علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتوجه مانحي القروض نحو تدبير احتياجات المشروع من الأموال بشروط ائتمان ميسرة، مما يمكن معه القول أن هناك أثر معنوي إيجابي للمشاركة مع مكتب مراجعة دولي على تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة والإفصاح عنها بالقوائم المالية على توجه مانحي القروض نحو تدبير احتياجات المشروع من الأموال بشروط ائتمان ميسرة.

3-ذكر اسم شريك المراجعة أو توقيعه على تقرير المراجعة: أشارت دراسة Porumb & Others, (2021) إلى أن القانون في ألمانيا يتطلب توقيع كل من شريك المراجعة المرتبط أو المتعهد مع عميل المراجعة بإصدار أو التصريح بإصدار تقرير المراجعة بعد تكوين أساس معين للرأي في هذا التقرير، كما يجب أن يتضمن تقرير المراجعة اسم أو توقيع شريك المراجعة القائم على الفحص على تقرير المراجعة، حيث يترتب على ذلك عدم التأثير على استقلالية المراجع وذلك لعدم

اتصال المراجع الشريك الفاحص مع عميل المراجعة، وتدعيم الرقابة على الفحص قبل إعداد تقرير المراجعة من خلال المراجع الشريك الفاحص ومرحلة إعداد تقرير المراجعة من جانب المراجع الشريك المتعهد مع عميل المراجعة وذلك لوجود رقابة مزدوجة بينهما.

وقد ألزم معيار المراجعة الدولي ISA,700 الصادر عام 2015 منشآت المحاسبة والمراجعة بالإفصاح عن اسم شريك المراجعة الفاحص أو توقيعه على تقرير المراجعة، حيث يزيد ذلك من ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في التقارير المالية بشكل عام وفي مصداقية تقرير المراجعة بشكل خاص (جمعه، 2020؛ Atanasovski & Others , 2017)، وأشار البعض Basu & Others, (2016) إلى أن ذكر اسم شريك المراجعة (الفاحص–المرتبط–المدير) من شأنه استعادة ثقة المستثمر وأصحاب المصالح في التقارير المالية، وزيادة الشفافية في تقرير المراجعة، وزيادة إمكانيو تطبيق محاسبة المسئولية بالنسبة لهذا الشريك، كما يترتب عليه تحسين جودة المراجعة، ومن ناحية أخرى أوضحت دراسة متولي، (2020) أنه في حالات نادرة قد لا يتم ذكر هذا الاسم عند توافر معلومات باحتمال تهديد أمنه الشخصي أو قد يتسبب في ضرر مادي له؛ وبالتالي يفضل ضبط هذا المتغير لضمان عدم تأثيره على العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

يشير الباحث إلى أنه إذا كان الإفصاح عن اسم شريك المراجعة يؤدي إلى زيادة ثقة أصحاب المصالح في تقرير المراجعة والقوائم المالية، فإنه بالتتابع يؤثر على قراراتهم بما يعكس أثر هذا المتغير الرقابي على علاقة الإفصاح عن الأمور الرئيسية للمراجعة– بهدف تحسين القيمة المعلوماتية لتقرير المراجعة– بالاختيارات التمويلية المتاحة.

4-حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها: أشارت دراسة Mintah & Schadeuitz, (2018) إلى أن لجنة المراجعة تعتبر أحد أدوات الحوكمة لضبط إعداد ونشر القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات مثل تقديرات القيمة العادلة، وقدرة المنشأة على الاستمرار في مجال الأعمال ، واعتبر الباحث لجنة المراجعة أحد المتغيرات الرقابية على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقييم الإدارة لتقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة، حيث أن تلك اللجنة مسئولة عن الاشراف على إعداد القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات ، كما أنها تساهم في تحسين جودة القوائم المالية وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية بما ينعكس في النهاية على زيادة الاختيارات أو البدائل التمويلية المتاحة لتمويل المشروع، لذلك اعتبر الباحث لجنة المراجعة أحد المتغيرات المعدلة لوجود علاقة قوية بينها وبين كل من المتغير المستقل والمتغير المعدل.

ويمكن تلخيص التحليلات السابقة فيما يتعلق الفرض الأول للدراسة وما يرتبط بتحققه من متغيرات فرعية في الجدول رقم (1).

جدول (1): تحليلات الفرض الأول للدراسة وما يرتبط بتحققه من متغيرات فرعية. المصدر: من إعداد الباحث.

منطوق الفرض	المتغيرات الفرعية المرتبطة بالفرض	الأثر على تحقق الفرض
يؤثر إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة معنوياً على تعدد الاختيارات التمويلية.	**متغيرات فرعية تتعلق بالمتغير المستقل**	
	تحليل أثر قيام مراقب الحسابات بتقييم السعر أو الأسعار التي اعتمدت عليها الإدارة في تقدير القيمة العادلة على الاختيارات التمويلية المتاحة.	أثر إيجابي للمتغير المستقل على المتغير التابع.
	تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة من خلال تقييم الفرضيات التي اعتمدت عليها في تقديرات القيمة العادلة على الاختيارات التمويلية المتاحة.	أثر إيجابي للمتغير المستقل على المتغير التابع.
	تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة من خلال تقييم كفاية وملاءمة الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة على الاختيارات التمويلية المتاحة.	أثر إيجابي للمتغير المستقل على المتغير التابع.
	تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة من خلال التوثيق	أثر إيجابي للمتغير المستقل على

	المستندي للأساس الذي اعتمد عليه مراقب الحسابات في استنتاج معقولية التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة على الاختيارات التمويلية المتاحة.	المتغير التابع.
	تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة من تقييمه للمخاطر المرتبطة بتقديرات القيمة العادلة والإفصاح عنها بالقوائم المالية على الاختيـارات التمويليـــة المتاحة.	أثر إيجابي للمتغير المستقل على المتغير التابع.
	متغيرات رقابية على علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع.	
	أثر حجم منشأة أو مكتب المراجعة على علاقة المتغير المستقل بالتابع.	أثر إيجابي للمتغير المستقل على المتغير التابع.
	أثر المشاركة مع مكتب مراجعة دولي على علاقة المتغير المستقل بالتابع.	أثر إيجابي للمتغير المستقل على المتغير التابع.
	أثر الإفصاح عن اسم شريك المراجعة على علاقة المتغير المستقل بالتابع.	أثر إيجابي للمتغير المستقل على المتغير التابع.
	أثر حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها.	أثر إيجابي للمتغير المستقل على المتغير التابع.

2/8: تحليل الدراسات السابقة بشأن أثر سمعة منشأة المراجعة كمتغير معدل على علاقة افصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بالاختيارات التمويلية المتاحة واشتقاق الفرض الثاني للبحث:

يتناول الباحث في هذا الجزء من البحث تحليل أثر سمعة منشأة المراجعة في تعديل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وذلك من حيث تناول مسببات أو عوامل تشكيلها ومكوناتها خلال فترة من الزمن، وفي هذا الشأن يشير الباحث إلى النقاط التالية:

1-خبرة مراقب الحسابات: تتشكل تلك الخبرة من خبرة مراقب الحسابات الرئيسي، وخبرة المراجعين المساعدين، وخبرة شريك المراجعة المرتبط، وخبرة شريك المراجعة الفاحص، وخبرة إدارة كمشأة المراجعة، وتمثل تلك الخبرة أحد أهم العوامل الرئيسية التي شكلت في جزء منها سمعة منشأة المراجعة، وتعتبر العلاقة بين خبرة مراقب الحسابات الرئيسي وسمعة منشأة المراجعة علاقة طردية حيث أن كلما زادت خبرة

مراقب الحسابات كلما زادت قدرته على تقديم خدمات مراجعة أكثر جودةبما يؤدي إلى تحسين سمعته باستمرار.

وأشارت دراسة Blum & Others, (2018) إلى أنه كلما زادت خبرة شريك المراجعة المرتبط كلما زادت قدرته على تقييم معقولية تقديرات الإدارة للقيمة العادلة قبل التصريح بإصدار تقرير المراجعة، وبالتوازي يمكن القول أنه مع زيادة خبرة شريك المراجعة الفاحص تزيد قدرته في الاشراف على المساعدين وتجميع أدلة مراجعة مناسبة وكافية لتقييم معقولية تقديرات الإدارة للقيمة العادلة، كما تلعب خبرة إدارة منشأة المراجعة دوراً حيوياً في تحسين سمعة تلك المنشأة من خلال تقديم خدمات المراجعة أكثر جودة.

بناء على التحليل السابق يمكن القول أن تحسين سمعة منشأة المراجعة الناتج عن زيادة الخبرة المهنية وممارسات عملية المراجعة للعناصر التي تشكل تلك السمعة يترتب عليه زيادة قدرة مراقب الحسابات على تقييم معقولية تقديرات القيمة العادلة والإفصاح عن ذلك في تقرير المراجعة بما يؤدي إلى زيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات التي تعرضها تلك القوائم بما ينعكس على زيادات الاختيارات أو البدائل التمويلية التي يمكن من خلالها تدبير احتياجات المشروع من الأموال، وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Badawy & Zaki (2023) بأن هناك أثر سلبي معنوي لسمعة مكتب المراجعة على توقيت إصدار التقارير المالية، وأن انشغال المكتب يساهم وبشكل كبير في إصدار التقارير المالية في الوقت المناسب، مما يمكن معه القول أن سمعة منشأة المراجعة والتي تتشكل من عدة عناصر أو متغيرات تؤثر معنوياً على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة".

2- حجم مكتب المراجعة: يؤثر حجم مكتب المراجعة على سمعة المكتب، حيث أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى Big4 تتمتع بسمعة جيدة لما لديها من مراقبي

حسابات على درجة عالية من التدريب والجدارة المهنية حيث تستثمر تلك المكاتب في رفع الكفاءة وإصدار تقرير مراجعة أكثر دقة، كما أنها تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال عن عملائها، وتمتلك تلك المكاتب برامج تكنولوجية للمراجعة تمكنها من اكتشلف الغش والخطأ، كما تتميز تلك المكاتب بالمتابعة المستمرة لما يستجد من الإصدارات الدولية في مجال المراجعة، وتستثمر مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى في برامج التدريب والبرامج التكنولوجية بشكل أكبر مقارنة بغيرها من المكاتب الأخرى وذلك لتحسين سمعتها في سوق المراجعة. (Badawy & Zaki, 2023)

وتتضح أثر سمعة منشأة المراجعة في مكاتب المراجعة Big 4 واتي تتبنى المعايير الدولية للمراجعة خاصة IAS, 701 والتي تلزم مراقب الحسابات بالإفصاح في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات الإدارة للقيمة العادلة بما يؤدي إلى تقديم خدمات المراجعة بجودة أعلى وتحسين سمعة منشأة المراجعة بما يزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية، وينعكس ذلك في زيادة الاختيارات أو البدائل التمويلية التي يمكنها تدبير احتياجات المشروع من الأموال، مما يمكن معه القول أن سمعة منشأة المراجعة الناتجة عن كبر حجم مكتب المراجعة خاصة Big 4 تؤثر على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة".

3-تخصص مراقب الحسابات في صناعة العميل: يعكس التخصص في صناعة العميل أن المراجع الخارجي لديه قدر كبير من الفهم والإدراك بالمبادئ المحاسبية المطبقة في المنشأة محل المراجعة، وأماكن التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، والسياسات المحاسبية المتبعة، ومخاطر العمليات؛ وبالتالي إمكانية تحديد وتنفيذ إجراءات المراجعة للكشف عن الغش بالقوائم المالية، وتعتبر العلاقة طردية بين تخصص المراجع الخارجي في صناعة العميل وجودة المراجعة الخارجية علاقة

طردية حيث أنه كلما زاد هذا التخصص كلما زادت معرفته بوسائل تجميع أدلة الإثبات وتحليلها ومعرفة واكتشاف التحريفات الجودرية؛ وبالتالي تحسين جودة المراجعة، مما يمكن معه القول أنه مع زيادة هذا التخصص تتحسن جودة خدمات المراجعة المقدمة والتي يترتب عليها تحسين سمعة منشأة المراجعة بما يقوي أثرها على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات المالية لتمويل احتياجات المشروع من الأموال، مما يمكن معه القول أن سمعة منشأة المراجعة الناتجة تخصص مراقب الحسابات في صناعة العميل تؤثر على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بالاختيارات التمويلية المتاحة.

4- المشاركة في الأعمال العامة: يشير الباحث إلى أن اشتراك مكتب المراجعة في الأعمال العامة مثل الاشتراك في صياغة أو تعديل لائحة مالية بالدولة دليلاً على زيادة الملاءة المهنية له، وزيادة كفاءة أحكامه المهنية، حيث أنه كلما زاد اشتراك المكتب في الأعمال العامة كلما زادت معرفته وإدراكه بالأمور المالية العامة، وما يستجد من مهام تتعلق بمهنة المراجعة بما يؤدي إلى تحسين كفاءة أحكامه المهنية، كما أن اشتراك المكتب في الأعمال العامة من شأنه تحسين سمعته سواء بين عملاء المراجعة أو بين زملاء المهنة، وما يترتب على ذلك من زيادة أثر سمعة منشأة المراجعة على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وتحسين جودة المراجعة منعكسة في ذلك على تعدد الاختيارات أو البدائل التمويلة المتاحة لتدبير احتياجات المشروع من الأموال، مما يمكن معه القول أن سمعة منشأة المراجعة الناتجة عن زيادة مشاركة مكتب المراجعة في الأعمال العامة تؤثر على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة.

ويمكن تلخيص التحليلات السابقة فيما يتعلق الفرض الثاني للدراسة وما يرتبط بتحققه من متغيرات فرعية في الجدول رقم (2) .

جدول (2): تحليلات الفرض الثاني للدراسة وما يرتبط بتحققه من متغيرات فرعية. المصدر: من إعداد الباحث.

منطوق الفرض	المتغيرات الفرعية المرتبطة بالفرض	الأثر على تحقق الفرض
تؤثر سمعة المراقب كمتغير معدل معنوياً على علاقة تقييم مراقب الحسابات معقولية تقديرات القيمة العادلة بالاختيارات التمويلية المتاحة.	خبرة مراقب الحسابات.	تقوية العلاقة الإيجابية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.
	حجم مكتب المراجعة.	تقوية العلاقة الإيجابية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.
	تخصص مراقب الحسابات في صناعة العميل.	تقوية العلاقة الإيجابية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.
	المشاركة في الأعمال العامة.	تقوية العلاقة الإيجابية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

3/8: تحليل الدراسات السابقة بشأن أثر نوع الرأي المراجعة كمتغير معدل على علاقة افصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بالاختيارات التمويلية المتاحة واشتقاق الفرض الثالث للبحث: يتناول الباحث في هذا الجزء أثر نوع الرأي كمتغير معدل على علاقة تقييم راقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة، حيث تتمثل أنواع الرأي فيما يلي: (Siagian, 2023)

1-الرأي المعدل: أشارت دراسة Reschiwati & Leda, (2019) يصدر مراقب الحسابات هذا الرأي بتقرير المراجعة عندما يحصل على أدلة مراجعة مناسبة وكافية ويستنتج أن القوائم المالية مضللة ولا تخلو من التحريفات الجوهرية، أو في حالة عدم حصوله على أدلة مراجعة مناسبة وكافية كأساس لإبداء الرأي في القوائم المالية ويشير الباحث إلى أن تحفظ مراقب الحسابات قد يعكس عدم اقتناعه بتقديرات القيمة العادلة لعدم واقعية افتراضات الإدارة بشأن تلك التقديرات مما يؤثر بالسلب على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد البدائل التمويلية المتاحة، مما يمكن معه القول أن الرأي المتحفظ بتقرير المراجعة يؤثر

سلبياً على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة.

2-الرأي غير المعدل: يصدر مراقب الحسابات هذا الرأي بتقرير المراجعة عندما يحصل على أدلة مراجعة مناسبة وكافية ويستنتج أن القوائم المالية غير مضللة وتخلو من التحريفات الجوهرية وأنه تم إعدادها وفقاً لمتطلبات التقرير المالي المنطبق، وأن أدلة مراجعة مناسبة وكافية كأساس لإبداء الرأي في القوائم المالية، ويشير البعض (Sumaryat & Others, 2022; PCCAOB, 2017) إلى أن إصدار مراقب الحسابات تقرير مراجعة برأي غير معدل يزيد من اقبال المستثمرين على زيادة استثماراتهم بالمنشأة محل المراجعة، وقياساً على ذلك يمكن القول أن الرأي غير المعدل يزيد من الاختيارات أو البدائل المالية التي تكون على استعداد لتمويل احتياجات المشروع.

وتوصلت دراسة يوسف، (2020) إلى أن إصدار تقرير مراجعة برأي غير معدل يتضمن فقرة الاستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة الدولي ISA,570 Revised يترتب عليه زيادة المحتوى الاعلامي لرأي مراقب الحسابات غير المعدل، وزيادة إدراك موظفي البنوك بدرجة أعلى التعسر المالي للمقترض المحتمل، وحماية أنفسهم من مخاطر القدرة على عدم السداد من خلال تخفيض حجم القروض، وزيادة فترة استحقاق القرض، ومن ثم يمكن القول أن الرأي غير المعدل يؤثر إيجابياً على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة.

3-الرأي السلبي: يصدر مراقب الحسابات هذا الرأي بتقرير المراجعة عندما يحصل على أدلة مراجعة مناسبة وكافية ويستنتج أن القوائم المالية مضللة ولا تخلو من التحريفات الجوهرية وأن الإدارة لا تستجيب للتغييرات الجوهرية المطلوبة في عناصر القوائم المالية مثل تضليل تقديرات القيمة العادلة، مما يمكن معه القول أن الرأي

السلبي يؤثر سلبياً على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة.

4-الامتناع عن ابداء الرأي: يحدث ذلك عند عدم حصول مراقب الحسابات على أدلة مراجعة مناسبة وكافية، واستنتاجه أن القوائم المالية مضللة ولا تخلو من التحريفات الجوهرية مثل الحالة السابقة، مما يمكن معه القول أن الامتناع عن الرأي يؤثر سلبياً على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة.

ويمكن تلخيص التحليلات السابقة فيما يتعلق الفرض الثالث للدراسة وما يرتبط بتحققه من متغيرات فرعية في الجدول رقم (3) .

جدول (3): تحليلات الفرض الثالث للدراسة وما يرتبط بتحققه من متغيرات فرعية. المصدر: من إعداد الباحث.

منطوق الفرض	المتغيرات الفرعية المرتبطة بالفرض	الأثر على تحقق الفرض
يؤثر نوع الرأي كمتغير معدل معنوياً على علاقة تقييم مراقب الحسابات معقولية تقديرات القيمة العادلة بالاختيارات التمويلية المتاحة.	رأي معدل	يؤثر إيجابياً على علاقة المتغير التابع بالمتغير المستقل.
	رأي غير معدل.	يؤثر سلبياً على علاقة المتغير التابع بالمتغير المستقل.
	رأي سلبي.	يؤثر سلبياً على علاقة المتغير التابع بالمتغير المستقل.
	الامتناع عن ابداء الرأي.	يؤثر سلبياً على علاقة المتغير التابع بالمتغير المستقل.

4/8: منهجية البحث:

لتحقيق هدف البحث ووفقاً لما تم طرحه من تساؤلات ضمن مشكلة البحث يستخدم الباحث منهجية تعتمد على محورين: أولهما يقوم على استخدام المنهج الاستنباطي عن طريق استقراء الدراسات السابقة في مجال موضوع البحث وذلك من أجل بناء الإطار النظري للبحث والتوصل إلى نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة التي يعكسها كل فرض من فروض البحث، وثانيهما يقوم على استخدام المنهج الاستقرائي في تجميع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث بعينة من

تقارير مراقبي الحسابات للمكاتب المقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية قوامها 100 تقرير مراجعة والقوائم المالية للمنشآت المرفقة مع تقرير المراجعة وذلك لاختبار التحقق الاحصائي لفروض البحث، وتحديد علاقات الارتباط بين متغيراته.

1/5/8: أدوات وإجراءات الدراسة: لاختبار فروض البحث حصل الباحث على البيانات الثانوية اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية من التقارير السنوية للشركات وما يتضمنه من تقرير المراجعة والقوائم المالية السنوية وما بها من إيضاحات متممة لها وذلك على الموقع الإلكتروني مباشر معلومات، واعتمد الباحث في منهجية الدراسة التطبيقية على تحليل التقارير السنوية وإيضاحاتها المتممة مرفقاً بها تقرير المراجعة وذلك لعينة حكمية من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية عن الفترة من 2017 – 2022 لتجميع البيانات اللازمة لقياس متغيرات البحث قياساً على دراسة كل من (عيد، Badawy & Zaki, 2023; Teran & Teran, 2023) 2023; Rahayu & Others, 2023; كما قام الباحث بتوصيف وقياس متغيرات الدراسة كأحد الإجراءات لاحقاً، واستخدم منهج تحليل محتوى التقارير المالية وتقارير المراجعة المرفقة بها لمفردات عينة الدراسة لحساب قيم متغيرات الدراسة.

وتم تجهيز البيانات المطلوبة وحساب المتغير التابع وهو تعدد الاختيارات التمويلية وأيضاً المتغير المستقل وهو افصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة ، كما اعتمد الباحث على القوائم المالية لمفردات العينة والملاحظات التفسيرية وتقارير المراجعة المرفقة بها في حساب المعادلات التي تتعلق بالمتغيرات الرقابية تمهيداً لإجراء التحليل الاضافي لها.

2/4/8: نموذج البحث: يتضح من تتبع علاقة متغيرات البحث أن هناك متغيرمستقل هو إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة يؤثرعلى تعدد الاختيارات التمويلية كمتغير تابع وذلك للشركات غير المالية المقيدة

بالبورصة المصرية – بما يعكس مدلول الفرض الأول–، ويعبر نموذج البحث الذي يعكس تلك العلاقة في الشكل رقم (1) كما يلي:

شكل (1) نموذج البحث في ظل التحليل الأساسي. المصدر: من إعداد الباحث.

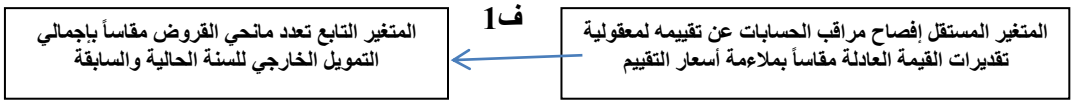

وبغرض إضافة المزيد من الوضوح حول علاقة المتغير المستقل للبحث بالمتغير التابع تم إجراء تحليلات إضافية أخرى تستهدف الاجابة على عدة تساؤلات تتعلق بكل من؛ أثر المتغير المعدل الأول وهو سمعة منشأة المراجعة على علاقة المستقل بالتابع، أثر المتغير المعدل الثاني وهو نوع الرأي على علاقة المستقل بالتابع، أثر إضافة متغيرات رقابية على علاقة المستقل بالتابع، أثر تغيير طرق قياس المتغير المستقل (القياس الأساسي والقياس البديل) على علاقة المستقل بالتابع، أثر اختبار تبديل العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع على العلاقة الأساسية بينهما.

فبالنسبة للتساؤل الذي يتعلق بتحليل أثر المتغير المعدل الأول وهو سمعة منشأة المراجعة على علاقة المستقل بالتابع – بما يعكس مدلول الفرض الثاني– يكون هل تؤثر سمعة منشأة المراجعة معنوياً على العلاقة الطردية بين إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة والاختيارات التمويلية المتاحة ليصبح النموذج الثاني للبحث كما في الشكل (2) التالي:

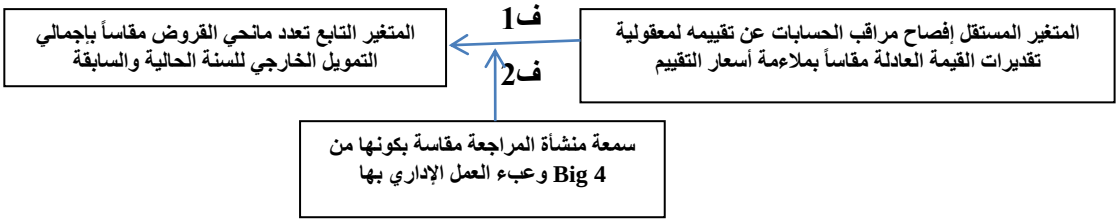

شكل (2) النموذج الثاني للبحث في ظل التحليل الإضافي بأثر المتغير المعدل الأول. المصدر: من إعداد الباحث.

أما بالنسبة للتساؤل الذي الذي يتعلق بتحليل أثر المتغير المعدل الثاني وهو نوع الرأي على علاقة المستقل بالتابع يكون هل يؤثر نوع الرأي معنوياً على العلاقة الطردية بين إفصاح مراقب الحسابات عن إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة– بما يعكس مدلول الفرض الثالث– ليصبح النموذج الثالث للبحث كما في الشكل (3) التالي:

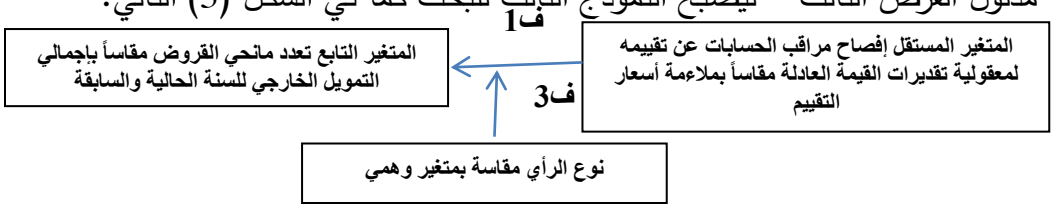

شكل (3) النموذج الثالث للبحث في ظل التحليل الإضافي بأثر المتغير المعدل الثاني. المصدر: من إعداد الباحث.

وبالنسبة للتساؤل الذي يتعلق بتحليل أثر إضافة متغيرات رقابية على علاقة المستقل بالتابع ليصبح النموذج الرابع للبحث كما في الشكل (4) التالي:

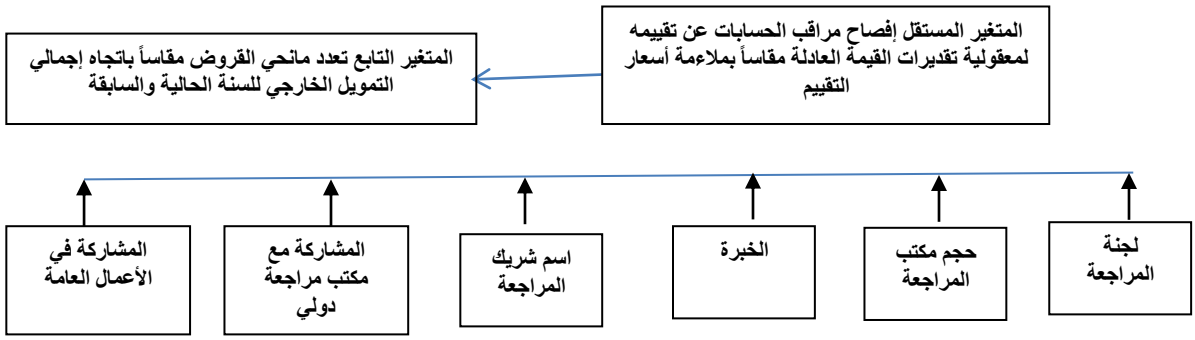

شكل (4) النموذج الرابع للبحث في ظل التحليل الإضافي بأثر المتغيرات الرقابية. المصدر: من إعداد الباحث.

وبالنسبة للتساؤل الذي يتعلق بتحليل أثر تغيير طرق قياس المتغير المستقل (القياس الأساسي والقياس البديل) على علاقة المستقل بالتابع يكون هل يؤثر تغيير طرق قياس المتغير المستقل (القياس الأساسي والقياس البديل) معنوياً على العلاقة الطردية بين إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة

وبين تعدد الاختيارات التمويلية المتاحة وقياساً على دراسة يصبح النموذج الخامس للبحث كما في الشكل(5) التالي:

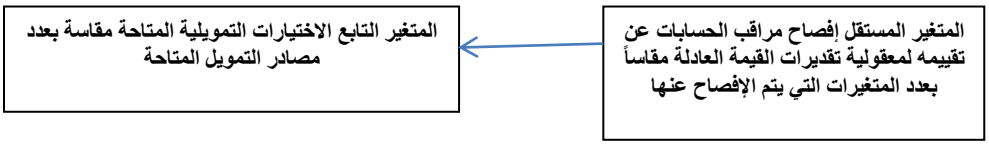

شكل (5) النموذج الخامس للبحث في ظل التحليل الإضافي بأثر تغيير طرق القياس. المصدر: من إعداد الباحث.

وبالنسبة للتساؤل الذي يتعلق بتحليل أثر تبديل العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع على علاقة المستقل بالتابع يكون هل يؤثر تبديل العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع معنوياً على العلاقة الطردية بين إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وبين تعدد الاختيارات التمويلية المتاحة، وقياساً على دراسة يصبح النموذج الثاني للبحث كما في الشكل (6) التالي :

شكل (6) النموذج السادس للبحث في ظل التحليل الإضافي بأثر تبديل العلاقة بين المتغيرين. المصدر: من إعداد الباحث.

3/4/8: قياس متغيرات الدراسة: يتم قياس متغيرات الدراسة كما يلي:

1-الإفصاح عن تقييم معقولية تقديرات القيمة العادلة (المتغير المستقل): يتم قياس تقييم مدى ملاءمة السعر أو الأسعار المستخدمة في تقديرات الإدارة للقيمة العادلة، وتقييم مستوى المدخلات المستخدمة باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم 2 إذا كانت المدخلات المستخدمة هي مخلات المستوى الأول، أما في حالة استخدام مدخلات المستوى الثاني فإن المتغير الوهمي يأخذ الرقم 1، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة استخدام مدخلات المستوى الثالث وذلك قياسا مع التعديل على Palea, (2019).

2-تعدد مانحي القروض كأحد الاختيارات التمويلية المتاحة (المتغير التابع): يتم قياس توجه مانحي القروض نحو تدبير احتياجات المشروع من الأموال بشروط ائتمان ميسرة بمقارنة إجمالي التمويل الخارجي (خصوم طويلة الأجل+خصوم قصيرة الأجل) للسنة الحالية بما يماثله في السنة السابقة فإذا كان هناك زيادة فإن المتغير الوهمي يأخذ الرقم1، بينما يأخذ الرقم صفر بخلاف ذلك، كما قد يتم قياسه بمقارنة معدل الفائدة المرجح (قيمة الفائدة المدينة÷إجمالي التمويل الخارجي) للسنة الحالية بمثيله في السنة السابقة فإذا كان المعدل متناقصاً فإن المتغير الوهمي يأخذ الرقم 1، بينما يأخذ الرقم صفر بخلاف ذلك.

3- سمعة مكتب المراجعة (متغير معدل): تم قياس ذلك المتغير في دراسة Muslim & Others, (2022)باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم1 إذا كان المكتب من Big 4 والرقم صفر بخلاف ذلك، بينما استخدمت دراسةTonekaboni & Others, (2022) متغيراً وهمياً يأخذ الرقم 1 إذا كان عب العمل بالمتب كما هو مسجل بالبورصة 20 موظف والرقم صفر إذا كان عبء العمل أقل من ذلك، وتستخدم الدراسة الحالية مقياس مشترك بين الدراستين يعبر عن متوسط مجموع كون المكتب من Big 4 وعبء العمل بالمكتب.

4- نوع الرأي في تقرير المراجعة: تقيس الدراسة الحالية نوع الرأي في تقرير المراجعة باستخدام متغير وهمي يعكس أثر نوع الرأي على تأخير تقرير المراجعة، حيث يأخذ الرقم 3 في حالة الرأي السلبي – أكثر احتمالاً في تأخير تقرير المراجعة-، يليه في التأثير على تأخير ذلك التقرير الرأي المتحفظ أو الرأي النظيف مع ملاحظات تفسيرية والذي يأخذ الرقم 2، بينما يأخذ هذا المتغير الرقم 1 في حالة الرأي غير المعدل

5- حجم مكتب المراجعة (متغير رقابي): قامت الدراسة الحالية وفقاً لدراسة ذكي، (2022) بقياس حجم مكتب المراجعة باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم1 في إذا

كان من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى والرقم صفر بخلاف ذلك، وتقيس الدراسة الحالية أثر حجم مكتب المراجعة بإعطاء حجم نسبي لكل عنصر على أساس أنه إذا كان مكتب مراجعة كبير الحجم ومشارك لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى يتم اعطاء حجم نسبي له 4، أما إذا كان مكتب مراجعة كبير الحجم غير مشارك لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى يتم اعطاء حجم نسبي له 3، وإذا كان مكتب مراجعة متوسط الحجم يتم اعطاء حجم نسبي له 2، وإذا كان مكتب مراجعة صغير الحجم يتم اعطاء حجم نسبي له واحد، تقيس الدراسة الحالية أثر ذلك المتغير باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم واحد في حالة وجود مشاركة مع مكتب مراجعة دولي أو أكثر، والرقم صفر بخلاف ذلك.

6- كفاءة لجنة المراجعة (متغير رقابي): تم قياس ذلك المتغير بعدد الاجتماعات السنوية لتلك اللجنة كما في دراسة كل من (السرطاوي وآخرون، 2013؛ عبدالحكيم وملو العيون، 2013؛ Sirgian, 2023; Muslim & Others, 2022) وتقيس الدراسة الحالية كفاءة لجنة المراجعة باستخدام مقياس مشترك يعبر عن متوسط مجموع عدد أعضاء لجنة المراجعة وعدد اجتماعات اللجنة سنوياً وخبرة لجنة المراجعة، ويتم التعبير عن عدد أعضاء لجنة المراجعة بمتغيروهمي يأخذ الرقم واحد إذا كان ذلك الحجم5 أفراد، بينما يأخذ الرقم0,8 إذا كان ذلك الحجم 4 أفراد، في حين يأخذ الرقم0,6 إذا كان ذلك الحجم3 أفراد ، ويأخذ الرقم صفر إذا كان ذلك الحجم أقل من3 أفراد، كما يتم قياس خبرة لجنة المراجعة بعدد السنوات منذ إنشاء تلك اللجنة، ويتم التعبير عن هذا المؤشر بمتغير وهمي يأخذ الرقم واحد إذا كانت خبرة اللجنة20 سنة على الأقل، بينما يأخذ الرقم0,8 إذا كانت إذا كانت خبرة اللجنة من10 إلى أقل من20 سنة، في حين يأخذ الرقم0,6 إذا كانت خبرة اللجنة من5

إلى أقل من10 سنوت، في حين يأخذ الرقم صفر إذا كانت خبرة اللجنة أقل من خمس سنوات.

7- ذكر اسم شريك المراجعة أو توقيعه على تقرير المراجعة (متغير رقابي): قامت دراسة Basu & Others (2016) بقياس المتغير بالربط مع التدفقات النقدية، ويتم في الدراسة الحالية قياس أثر الافصاح عن اسم وتوقيع كل من المراجع الرئيسي والمراجع الشريك الفاحص، حيث يتم القياس باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم2 في حالة وجود هذا الافصاح لكل ممن المراجع الرئيسي والمراجع الشريك الفاحص، والرقم واحد في حالة عدم ذكر اسم أو توقيع المراجع الشريك الفاحص، وتقيس الدراسة الحالية أثر ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم واحد في حالة ذكر اسم هذا الشريك في تقرير المراجعة، بينما يأخذ الرقم صفر في حالة عدم ذكر هذا الاسم في تقرير المراجعة.

8- المشاركة في الأعمال العامة (متغير رقابي): تقيس الدراسة الحالية ذلك المتغير باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم1 حالة المشاركة، والرقم صفر بخلاف ذلك.

9- خبرة مراقب الحسابات: تقيس الدراسة الحالية ذلك المتغير باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم صفر إذا كانت الفترة منذ إنشائه في مجال العمل المهني أقل من 5 سنوات، والرقم 1 إذا كانت من 5-10 سنوات، والرقم 2 إذا كانت من 10-20 سنة، والرقم 3 إذا كانت أكثر من 20 سنة.

10- تخصص مراقب الحسابات في صناعة العميل: يتم في الدراسة الحالية قياس تخصص مراقب الحسابات في صناعة العميل باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم6 إذا ظل المراقب في مراجعة حسابات الشركة خلال فترة الدراسة، والرقم5 إذا استمر 5 سنوات وهكذا .

11- المشاركة مع مكتب مراجعة دولي (متغير رقابي): تقيس الدراسة الحالية ذلك المتغير باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم1 حالة المشاركة، والرقم صفر بخلاف ذلك.

3/4/8: أهداف الدراسة التطبيقية: استهدفت الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الاحصائي لفروض البحث، والوقوف على طبيعة العلاقات بين متغيراته، وتحليل مدى إدراك مفردات العينة لأثر أثر إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة على تعدد الاختيارات التمويلية المتاحة للمنشأة والحصول على التمويل المطلوب (بشروط ميسرة من حيث مبلغ التمويل، معدل الفائدة، وطريقة السداد) وذلك في ضوء كل من سمعة منشأة المراجعة ونوع رأي مراقب الحسابات.

4/4/8: مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل المجتمع المناسب للدراسة التطبيقية في تقارير المراجعة الصادرة عن منشآت المراجعة لأن مراقب الحسابات هو المنوط به الافصاح في تقريره عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة، هذه التقارير مرفقاً بها القوائم المالية للشركات غير المالية وذلك قياساً على (2021) ,Others& Nurdlund، وبعد الاطلاع على سجل مراقبي الحسابات المقيدين بالهيئة العامة للرقابة المالية اتضح أنه ينقسم إلى ثلاث فئات فئة القسم الأول وعدد مراقبي الحسابات بها 176 ، وفئة القسم الثاني وعدد مراقبي الحسابات بها 596 ، وقد حدد الباحث حجم العينة بعدد 100 مراقب حسابات ، تم تقسيمهم بالتساوي بين فئتي السجل عدد كل فئة 50 مراقب ، وتم تقسيم مراقبي الفئة الثانية إلى 5 ، 1 ، 44 مراقب على التوالي وذلك حتى تكون العينة ممثلة كما الجدول رقم (4).

جدول (4): مجتمع وعينة الدراسة. المصدر: من إعداد الباحث.

فئة مراقبي الحسابات	العدد بالسجل	العدد بعينة البحث
مراقبو الحسابات المقيدين بالهيئة العامة للرقابة المالية القسم الأول .	176	50
مراقبو الحسابات المقيدين بالهيئة العامة للرقابة المالية القسم الثاني (أ)	10	5

مراقبو الحسابات المقيدين بالهيئة العامة للرقابة المالية القسم الثاني (ب)	1	1
مراقبو الحسابات المقيدين بالهيئة العامة للرقابة المالية القسم الثاني (ج)	585	44
إجمالي	772	100

ويوضح الجدول رقم (3) أن مجتمع الدراسة يتمثل في مراقبي الحسابات المقيدين بالهيئة العامة للرقابة المالية، وقد تم اختيار عينة مكونة من 100 تقرير من تقارير مراقبي الحسابات للمكاتب المقيدة بالهيئة العامة للرقابة المالية متضمنة 50 من المقيدين بالقسم (أ)، و50 من المقيدين بالقسم (ب) موزعين بين فئة أ، ب، ج، والقوائم المالية للمنشآت المرفقة مع تقرير المراجعة بواقع ست مشاهدات لكل تقرير خلال الفترة من 2017 حتى 2022؛ وبالتالي بلغ إجمالي عدد المشاهدات 600 مشاهدة.

5/4/8: أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة: استخدم الباحث الأدوات التالية للتحليل الاحصائي قياساً على دراسة كل من (Badawy & Zaki, 2023; Muslim & Others, 2022; Ismail, 2020)

1- الاحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث سواء كانت متغير مستقل، أو متغير تابع، أو متغير معدل، أو متغير رقابي وذلك لتحديد الخصائص الرئيسية لتلك المتغيرات.

2- معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات البحث لتحديد درجة الارتباط بين تلك المتغيرات.

3- نموذج الانحدار الخطي البسيط وتحويله لنموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك لاختبار التحقق الاحصائي لفروض البحث وتم تشغيل النموذج ببرنامج SPSS .

6/4/8: نتائج الدراسة التطبيقية: يعرض الباحث نتائج الدراسة التطبيقية متمثلة في الاحصاءات الوصفية للدراسة، ومعامل ارتباط بيرسون بين متغيرات البحث، ونتائج اختبار فرضي البحث وذلك على النحو التالي:

1/6/4/8: الاحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث: يوضح الجدول رقم (5) الاحصاء الوصفي (الحد الأدنى–الحد الأعلى–المتوسط الحسابي–الوسيط–الانحراف المعياري) لمتغيرات الفرض الأول المتصلة (المستقل–الفرعية–التابع–الرقابية).

جدول (5) : توصيف عينة البحث والمقاييس الاحصائية المستخدمة للمتغيرات المتصلة. المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي.

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الخطأ المعياري للمتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى
متقيرات الفرض الأول: افصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة. .					
1/1: متغيرات فرعية للفرض.					
تقييم مراقب الحسابات السعر أو الأسعار التي اعتمدت عليها الإدارة في تقدير القيمة العادلة.	**2,656**	**0,535**	**4,095**	**0,897**	**0,496**
تقييم الفرضيات التي اعتمدت عليها في تقديرات القيمة العادلة.	**3,111**	**0,0989**	**4,255**	**1,396**	**0,55**
تقييم كفاية وملاءمة الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة.	**15,554**	**0,196**	**3,804**	**42,027**	**26,214**
التوثيق المستندي للأساس الذي اعتمد عليه مراقب الحسابات في استنتاج معقولية التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة.	**2,093**	**0,682**	**0,466**	**19,119**	**6,276**
تقييم المخاطر المرتبطة بتقديرات القيمة العادلة والإفصاح عنها بالقوائم المالية.	**0,8232**	**0,0571**	**0,7224**	**0,0924**	**0,0541**
متغيرات رقابية على علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع.					
أثر حجم منشأة أو مكتب المراجعة على علاقة المتغير المستقل بالتابع.	**0,7690**	**0,0555**	**0,5418**	**0,235**	**0,0361**
أثر المشاركة مع مكتب مراجعة دولي على علاقة المتغير المستقل بالتابع.	**29,480**	**0,345**	**5,324**	**46,104**	**28,963**
أثر الإفصاح عن اسم شريك المراجعة على علاقة المتغير المستقل بالتابع.	**1,650**	**0,238**	**0,275**	**8,104**	**2,642**
أثر حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها.	**1,387**	**0,483**	**2,333**	**1,006**	**0,457**

ويشير الجدول رقم (5) إلى أنه يتم ترتيب المؤشرات التي تتعلق بالفرض الأول من حيث الأهمية النسبية (الأقل في معامل الاختلاف) في تأثير الافصاح

عن تقييم مراقب الحسابات لتقديرات القيمة العادلة على تعدد الخيارات أو البدائل التمويلية المتاحة كما يلي:

1- يأتي متغير الإفصاح عن شريك المراجعة أو توقيعه على تقرير المراجعة في الأهمية النسبية الأولى من حيث أثر الافصاح عن تقييم مراقب الحسابات لتقديرات القيمة العادلة على تعدد الخيارات أو البديلة المالية المتاحة، يليه أثر حجم منشأة أو مكتب المراجعة كمتغير رقابي على علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع، ومن ثم يخلص الباحث إلى أنه كلما زاد حجم مكتب المراجعة Big 4 وتبنى مراقب الحسابات الافصاح في تقرير المراجعة عن اسم أو توقيع شريك المراجعة سواء الفاحص أو المرتبط كلما زادت العلاقة الطردية بين تقييم مراقب الحسابات لتقديرات القيمة العادلة وبين تعدد الخيارات التمويلية المتاحة.

2- يأتي متغير حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها كمتغير رقابي في الأهمية النسبية التالية من حيث أثر الافصاح عن تقييم مراقب الحسابات لتقديرات القيمة العادلة على تعدد الخيارات أو البديلة التمويلية المتاحة، يليه التوثيق المستندي للأساس الذي اعتمد عليه مراقب الحسابات في استنتاج معقولية التقديرات، ومن ثم يوصي الباحث بضرورة أن تضطلع لجنة المراجعة بمسئوليتها عن التوثيق المستندي لأدلة المراجعة مثل الأسعار المعلنة للأسهم بالبورصة التي بنت عليها الإدارة استنتاجاتها لتقديرات القيمة العادلة.

3- يأتي متغير تقييم مراقب الحسابات السعر أو الأسعار التي اعتمدت عليها الإدارة في تقدير القيمة العادلة في الأهمية النسبية التالية من حيث أثر الافصاح عن تقييم مراقب الحسابات لتقديرات القيمة العادلة على تعدد الخيارات أو البديلة التمويلية المتاحة، يليه متغير تقييم كفاية وملاءمة الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة، ومن ثم يخلص الباحث إلى أنه من الضروري أن يعمل مراقب الحسابات على تحقيق التكامل بين القياس والإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة من حيث التحقق من مدى تناسب السعر أو الأسعار التي استخدمته الإدارة في التقدير مع

طبيعة الأصل أو الالتزام محل التقييم ومدى وجود سوق نشطة أو غير نشطة، كذلك التحقق من كفاية وملاءمة الإفصاح عن التقديرات.

وبتحليل المدى (الحد الأعلى–الحد الأدنى) للمتغيرات بالجدول رقم (4) يمكن الاشارة إلى النقاط التالية:

1- يتمثل أعلى مدي عند المتغير الخاص بالمشاركة مع مكتب مراجعة دولي كمتغير رقابي على علاقة إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لتقديرات القيمة العادلة بالاختيارات التمويلية المتاحة حيث بلغ 19,139 (46,104–28,693)، ويعكس ذلك زيادة أهمية ذلك المتغير في عينة الدراسة كمتغير رقابي، وفي نفس الاتجاه المدى الأقل منه مباشرة عند المتغير الخاص بتقييم مدى كفاية وملاءمة الإفصاح في القوائم المالية عن تقديرات القيمة العادلة حيث بلغ 15,858 (42,027–26,214) بما يعكس الأهمية الثانية لهذا المتغير في عينة الدراسة كمتغير فرعي من المتغير المستقل الأول، حيث يعكس هذا المتغير الفرعي جزء من علاقة المتغير المستقل بالمتغير المستقل.

2- يتمثل المدى التالي في المدى الخاص بالتوثيق المستندي للأساس الذي اعتمد عليه مراقب الحسابات في استنتاج معقولية التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة كمتغير فرعي من المستقل حيث بلغ 12,704، ويعكس ذلك زيادة أهمية ذلك المتغير في عينة الدراسة في تأثير افصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لتقديرات القيمة العادلة على الاختيارات أو الفرص التمويلية المتاحة.

3- يتم يترتيب باقي متغيرات الفرض الأول من حيث المدى كما يلي: (التوثيق المستندي للأساس الذي اعتمد عليه مراقب الحسابات في استنتاج معقولية التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة–أثر الإفصاح عن اسم شريك المراجعة–تقييم الفرضيات

التي اعتمدت عليها في تقديرات القيمة العادلة– أثر المشاركة مع مكتب مراجعة دولي على علاقة المتغير المستقل بالتابع).

وبمقارنة الوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة بالانحراف المعياري يتضح أن كل متغيرات الفرض الأول سواء كانت فرعية أو رقابية لا تنطوي على قيم متطرفة واعتبار قيم تلك المتغيرات أقل تشتتاً وذلك لزيادة الوسط الحسابي عن الانحراف المعياري لكل متغير.

2– تنطوي بعض المتغيرات بنفس الجدول على قيم متطرفة واعتبار قيم تلك المتغيرات أكثر تشتتاً وذلك لانخفاض الوسط الحسابي عن الانحراف المعياري لكل متغير، وهذه المتغيرات هي جودة التقارير المالية، وتقرير مراقب الحسابات للسنة السابقة، ومعدل دوران مراقب الحسابات.

يوضح الجدول رقم (6) الاحصاء الوصفي (الحد الأدنى– الحد الأعلى– المتوسط الحسابي– الوسيط– الانحراف المعياري) لمتغيرات الفرض الثاني المتصلة (المستقل–الفرعية–التابع–الرقابية).

جدول (6) : توصيف عينة البحث والمقاييس الاحصائية المستخدمة للمتغيرات المتصلة للفرض الثاني. المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي.

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الخطأ المعياري للمتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى
1/1: متغيرات فرعية للفرض.					
خبرة مراقب الحسابات.	**1,098**	**0,079**	**0,772**	**0,336**	**0,0514**
حجم منشأة المراجعة.	**42,114**	**0,493**	**7,606**	**65,863**	**40,993**
تخصص مراقب الحسابات في صناعة العميل.	**2,357**	**0,362**	**0,393**	**11,577**	**3,774**
المشاركة في الأعمال العامة.	**1,988**	**0,690**	**3,436**	**1,437**	**0653**

ويشير الجدول رقم (6) إلى أنه يتم ترتيب المؤشرات التي تتعلق بالفرض الثاني من حيث الأهمية النسبية في تأثير الافصاح عن تقييم مراقب الحسابات

لتقديرات القيمة العادلة على تعدد الخيارات أو البدائل التمويلية المتاحة كمرحلة سابقة للتأثير على كفاءة القرار الاستثماري كما يلي:

1- يأتي متغير تخصص مراقب الحاسابات في صناعة العميل كأحد متغيرات تشكيل سمعة منشأة المراجعة في الأهمية النسبية الأولى من حيث أثر سمعة منشأة المراجعة على علاقة إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لتقديرات القيمة العادلة على تعدد الخيارات التمويلية المتاحة، يليه خبرة مراقب الحسابات كأحد متغيرات تشكيل سمعة منشأة المراجعة المراجعة في الأهمية النسبية الثانية من حيث أثر سمعة منشأة المراجعة على علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع، ومن ثم يخلص الباحث إلى أن كلاً من تخصص مراقب الحاسابات في صناعة العميل وخبرته يلعبان دورين محوريين في تشكيل سمعة منشأة المراجعة وما لها من تعديل للعلاقة الطردية بين تقييم مراقب الحسابات لتقديرات القيمة العادلة وبين تعدد الخيارات أو البديلة التمويلية المتاحة.

2- يأتي متغير المشاركة في الأعمال العامة كأحد متغيرات تشكيل سمعة منشأة المراجعة في الأهمية النسبية الثالثة من حيث أثر سمعة منشأة المراجعة على علاقة إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لتقديرات القيمة العادلة على تعدد الخيارات أو البديلة المالية المتاحة، يليه حجم منشأة المراجعة كأحد متغيرات تشكيل سمعة منشأة المراجعة المراجعة في الأهمية النسبية التالية من حيث أثر سمعة منشأة المراجعة على علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع، ومن ثم يوصي الباحث بضرورة أن تضطلع مكاتب المراجعة كبيرة الحجم خاصة Big 4 بمسئوليتها عن المشاركة في الأعمال العامة مثل الاشتراك في مناقشة الموازنة العامة للدولة لما لتلك المشاركات من ثقل على التحسين المستمر لسمعتها في سوق المراجعة.

وبتحليل المدى للمتغيرات بالجدول رقم (5) يمكن ترتيب متغيرات الفرض الثاني من حيث الأهمية النسبية (الأعلى في المدى) كعوامل تشكل سمعة منشأة

المراجعة، يمكن ترتيب تلك المتغيرات لتبدأ بحجم مكتب المراجعة، خبرة مراقب الحسابات، تخصص مراقب الحسابات في صناعة العميل، والمشارمة في الأعمال المراجعة.

وبمقارنة الوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة بالانحراف المعياري يتضح أن كل متغيرات الفرض الأول سواء كانت فرعية أو رقابية لا تنطوي على قيم متطرفة واعتبار قيم تلك المتغيرات أقل تشتتاً وذلك لزيادة الوسط الحسابي عن الانحراف المعياري لكل متغير.

2- تنطوي بعض المتغيرات بنفس الجدول على قيم متطرفة واعتبار قيم تلك المتغيرات أكثر تشتتاً وذلك لانخفاض الوسط الحسابي عن الانحراف المعياري لكل متغير، وهذه المتغيرات هي جودة التقارير المالية، وتقرير مراقب الحسابات للسنة السابقة، ومعدل دوران مراقب الحسابات.

يوضح الجدول رقم (7) الاحصاء الوصفي (الحد الأدنى- الحد الأعلى- المتوسط الحسابي- الوسيط- الانحراف المعياري) لمتغيرات الفرض الثالث المتصلة (المستقل-الفرعية-التابع-الرقابية).

جدول (7): توصيف عينة البحث والمقاييس الاحصائية المستخدمة للمتغيرات المتصلة للفرض الثلث. المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي.

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الخأ المعياري المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى	معامل الاختلاف
1/1: متغيرات الفرض الأول						
رأي معدل	**2,036**	**0,0179**	**1,423**	**0,623**	**0,0953**	**5,029**
رأي غير معدل	**78,133**	**0,914**	**14,110**	**106,916**	**65,506**	**20,923**
رأي سلبي	**5,044**	**0,908**	**0,576**	**21,066**	**7,341**	**2,598**
الامتناع عن ابداء الرأي	**4,855**	**1,135**	**5,478**	**2,567**	**1,252**	**6,146**

ويشير الجدول رقم (7) إلى أنه يتم ترتيب المؤشرات التي تتعلق بالفرض الثالث من حيث الأهمية النسبية في تأثير الافصاح عن تقييم مراقب الحسابات لتقديرات القيمة العادلة على تعدد الخيارات أو البديلة المالية المتاحة كما يلي:

1- يأتي متغير الرأي السلبي في تقرير المراجعة في الأهمية النسبية الأولى من حيث أثر نوع الرأي كمعدل لعلاقة الافصاح عن تقييم مراقب الحسابات لتقديرات القيمة العادلة بتعدد الخيارات التمويلية المتاحة، يليه الرأي المعدل في الأهمية النسبية الثانية، ومن ثم يخلص الباحث إلى أن هناك أثر سلبي لنوع الرأي على العلاقة الطردية بين تقييم مراقب الحسابات لتقديرات القيمة العادلة وبين تعدد الخيارات أو البديلة المالية المتاحة فكلما كان الرأي معدلاً أو سلبياً انخفض الأثر الإيجابي لتقييم مراقب الحسابات لتقديرات القيمة العادلة على تعدد الخيارات أو البديلة المالية المتاحة، وتختلف تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Siagian, (2023) بأن نوع الرأي ليس له تأثير على أسعار الأسهم بالبورصة في السنة التالية.

2- يأتي متغير الرأي غير المعدل في تقرير المراجعة في الأهمية النسبية الأولى من حيث أثر نوع الرأي كمعدل لعلاقة الافصاح عن تقييم مراقب الحسابات لتقديرات القيمة العادلة بتعدد الخيارات التمويلية المتاحة، ويؤكد ذلك الرأي في النقطة السابقة بأنه كلما كان الرأي معدلاً أو سلبياً انخفض الأثر الإيجابي لتقييم مراقب الحسابات لتقديرات القيمة العادلة على تعدد الخيارات التمويلية المتاحة.

وبتحليل المدى للمتغيرات بالجدول رقم (6) يمكن ترتيب متغيرات الفرض الثالث من حيث أهمية المتغير كما يلي: (الرأي غير المعدل-الرأي السلبي-الامتناع عن الرأي-الرأي المعدل).

وبمقارنة الوسط الحسابي لمتغيرات الفرض الثالث بالانحراف المعياري يتضح أن كل متغيرات الفرض الثالث لا تنطوي على قيم متطرفة واعتبار قيم تلك المتغيرات أقل تشتتاً وذلك لزيادة الوسط الحسابي عن الانحراف المعياري لكل متغير.

2/6/4/8: معامل ارتباط بيرسون لمتغيرات البحث : يتناول الباحثمعامل ارتباط المتغيرات التي تعكس كل فرض بشكل مستقل كما يلي:

1- معامل ارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الأول: يستخدم الباحث أكواد لمتغيرات الفرض الأول، فالافصاح عن تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة يرمز له بالرمز (ت ق ع)، بينما يرمز لتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة بالرمز (ت خ م)، تقييم مراقب الحسابات السعر أو الأسعار التي اعتمدت عليها الإدارة في تقدير القيمة العادلة (س ق ع)، تقييم الفرضيات التي اعتمدت عليها في تقديرات القيمة العادلة(ض ق ع)، تقييم كفاية وملاءمة الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة (ك ق ع)، التوثيق المستندي للأساس الذي اعتمد عليه مراقب الحسابات في استنتاج معقولية التقديرات (ث ق ع)، تقييم المخاطر المرتبطة بتقديرات القيمة العادلة والإفصاح عنها بالقوائم المالية (خ ق ع)، حجم منشأة أو مكتب المراجعة (ج ش م)، المشاركة مع مكتب مراجعة دولي (ش م د)، الإفصاح عن اسم شريك المراجعة (ص ك م)، حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها (ج ل م)، ويوضح الجدول رقم (8) معامل ارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الأول.

جدول (8) : معامل ارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الأول. المصدر: من إعداد البحث. دالة عند مستوى معنوية أقل من 0,005

	ت خ م	س ق ع	ض ق ع	ك ق ع	ث ق ع	خ ق ع
ت ق ع	00,827	0,003	0,205	0,811	0,802	0,784
	ج ش م	ش م د	ص ك م	ج ل م	.....	.....
ت ق ع	0,517	0,237	0,740	0,866	.....	.....

ويوضح جدول (8) فيما يتعلق بأثر المتغير المستقل على المتغير التابع، وأثر المتغيرات الفرعية للفرض الأول في النقاط التالية:

-تأتي علاقة الارتباط الأولى بين تقييم معقولية تقديرات القيمة العادلة كمتغير مستقل والاختيارات المالية المتاحة كمتغير تابع حيث يوجد بينهما ارتباط طردي قوي قيمته0,827 ويعكس ذلك تحقق الفرض الأول للدراسة بوجود أثر معنوي موجب بين تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وبين الاختيارات التمويلية المتاحة.

- تأتي علاقة الارتباط الثانية بين كفاية وملاءمة الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة كمتغير فرعي من شأنه التحكم في مستوى تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي قوي قيمته 0,811 لذلك يوصي الباحث بضرورة أن يتحقق المراقب من كفاية وملاءمة الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة وعدم وجود تحريفات جوهرية أو سوء نية في هذا الشأن، بما يترتب عليه تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية متبلورة في زيادة الاختيارات التمويلية المتاحة، وتجدر الاشارة إلى أنه يمكن تحقيق تلك التوصية عملياً من خلال مقارنة المراقب ما يجب الإفصاح عنه بشأن تقدديرات القيمة العادلة، وما تم الإفصاح عنه فعلاً، وتحديد فجوة توقعات الإفصاح في هذا الشأن.

-تأتي علاقة الارتباط الثالثة بين التوثيق المستندي لتقديرات القيمة العادلة كمتغير فرعي من شأنه التحكم في مستوى تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي قوي قيمته 0,802 لذلك يوصي الباحث بضرورة أن يتحقق المراقب من التوثيق المستندي للأساس أو الأسس التي بنت عليها الإدارة تقديرات القيمة العادلة، ويمكن تحقيق تلك التوصية عملياً من خلال

توثيق بيانات مدخلات المستوى الأول مثل توثيق أسعار الأسهم المعلنة في البورصة، وتوثيق مكاتبات الإدارة ومسئولي الحوكمة في هذا الشأن، والاستعانة بخبير وتوثيق البيانات التي يستخدمها في تقديرات القيمة العادلة.

-تأتي علاقة الارتباط الرابعة بين تقييم المخاطر المرتبطة بتقديرات القيمة العادلة كمتغير فرعي من شأنه التحكم في مستوى تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي متوسط قيمته 0,784 لذلك يوصي الباحث بضرورة أن يكون هناك تنسيق بين مراقب الحسابات وإدارة المخاطر بالمنشأة محل المراجعة للتعرف على طبيعة ونوعية مخاطر تقديرات القيمة العادلة، والآثار المتوقعة لتلك المخاطر على مستخدمي القوائم المالية سواء كانت تلك المخاطر مرتبطة بقياسات أو تقديرات القيمة العادلة، أو مرتبطة بالإفصاح عنها.

كما يوضح جدول (8) فيما يتعلق بأثر المتغيرات الرقابية على المتغير المستقل على المتغير التابع للفرض الأول في النقاط التالية:

-تأتي علاقة الارتباط الأولى بين حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها كمتغير رقابي على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي قوي قيمته 0,816 لذلك يوصي الباحث بضرورة أن تتحقق وتشرف لجنة المراجعة على إعداد تقديرات القيمة العادلة والإفصاح عنها بالقوائم المالية، وتجدر الاشارة إلى أنه يمكن تحقيق تلك التوصية عملياً من خلال اشتراك لجنة المراجعة مع الإدارة ومسئولي الحوكمة عند إعداد تقديرات القيمة العادلة والإفصاح عنها، ويؤيد تلك التوصية ما توصلت إليه دراسة مهدي، (2024) بأن كبر حجم لجنة المراجعة يترتب عليه تحسين شفافية معلومات القوائم المالية، والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين والمستثمرين المرتقبين والمقرضين، ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال بشقيها المملوك والمقترض، كما توصلت تلك الدراسة إلى أنه كلما زاد عدد

اجتماعات لجنة المراجعة سنوياً كلما انخفض احتمال إعداد تقارير مالية محرفة، وزاد مستوى الإفصاح الاختياري.

-تأتي علاقة الارتباط الثانية بين الافصاح في تقرير المراجعة عن شريك المراجعة كمتغير رقابي على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بالاختيارات التمويلية ، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي متوسط قيمته 0,740 لذلك يوصي الباحث بضرورة تبني مراقب الحسابات معايير المراجعة الدولية بشأن ذكر اسم شريك المراجعة أو توقيعه على تقرير المراجعة لما لذلك من آثار إيجابية في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية، وتجدر الاشارة إلى أنه يمكن تحقيق تلك التوصية عملياً من خلال ذكر اسم شريك المراجعة أو توقيعه على تقرير المراجعة.

-تأتي علاقة الارتباط الثالثة بين حجم منشأة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها كمتغير رقابي على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بالاختيارات التمويلية ، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي ضعيف قيمته 0,517 لذلك يخلص الباحث إلى محمورية الدور الذي تلعبه لجنة المراجعة في قياسات أو تقديرات القيمة العادلة والإفصاح عنها.

2-معامل ارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الثاني: يستخدم الباحث أكواد لمتغيرات الفرض الثاني، فسمعة منشأة المراجعة كمتغير معدل لعلاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بالاختيارات التمويلية المتاحة (س م م)، وخبرة مراقب الحسابات كمكون للسمعة يرمز لها بالرمز (خ م ح)، وحجم منشأة المراجعة (ح ش ج)، وتخصص مراقب الحسابات في صناعة العميل (ص م ص ع)، والمشاركة في الأعمال العامة (ش ع ع) ويوضح الجدول رقم (9) معامل ارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الثاني.

جدول (9) : معامل ارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الثاني. المصدر: من إعداد البحث. دالة عند مستوى معنوية أقل من 0,005

	ت ق ع	ت خ م	خ م ح	ج ش م	ص م ص ع	ش ع ع

س م م	0,621	0,621	0,819	0,822	0,8649	0,814

ويوضح جدول (9) فيما يتعلق بأثر المتغير المستقل على المتغير التابع، وأثر المتغيرات الفرعية للفرض الثاني في النقاط التالية:

-ترتبط سمعة منشأة المراجعة كمتغير معدل بكل من تقييم معقولية تقديرات القيمة العادلة كمتغير مستقل والاختيارات التمويلية المتاحة كمتغير تابع حيث يوجد بينها وبين أي من المتغيرين ارتباط طردي متوسط قيمته0,621 ويعكس ذلك تحقق الفرض الثاني للدراسة بوجود أثر معنوي موجب لسمعة منشأة المراجعة على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بالاختيارات التمويلية المتاحة، ويمكن القول أن سمعة منشأة المراجعة تقوي العلاقة الطردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع بنسبة 62,1%.

-تأتي علاقة الارتباط الأولى بين تخصص مراقب الحسابات في صناعة العميل – كمكون لسمعة منشأة المراجعة- وسمعة منشأة المراجعة حيث يوجد بينهما ارتباط طردي قوي قيمته0,8649، بما يعكس الدور المحوري لتخصص مراقب الحسابات في صناعة العميل في تحسين سمعة منشأة المراجعة وتقوية علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع.

-تأتي علاقة الارتباط الثانية بين حجم منشأة المراجعة -كمكون لسمعة منشأة المراجعة- وسمعة منشأة المراجعة حيث يوجد بينهما ارتباط طردي قوي قيمته0,822، بما يعكس أهمية حجم منشأة المراجعة في تحسين سمعتها خاصة مكاتب Big 4 لما لتلك المكاتب من امكانيات مادية وبشرية وتكنولوجية تمكنها من أداء عملية المراجعة بمستوى جودة مرتفع، كما أنها لن تلجأ إلى ممارسات المراجعة غير المنظمة حتى ولو تعرضت لضغوط موازنة الوقت حفاظاً على سمعتها سواء بين زملاء المعنة أو بين عملاء المراجعة.

-تأتي علاقة الارتباط الثالثة بين خبرة مراقب الحسابات -كمكون لسمعة منشأة المراجعة- وسمعة منشأة المراجعة حيث يوجد بينهما ارتباط طردي قوي قيمته0,819، بما يعكس أهمية الخبرة في تحسين سمعة منشأة المراجعة.

3-معامل ارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الثالث: يستخدم الباحث أكواد لمتغيرات الفرض الثالث، فنوع الرأي كمتغير معدل لعلاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات المالية المتاحة يرمز له بالرمز (ن ر)، والرأي المعدل يرمز له بالرمز(ر م)، والرأي غير المعدل (ر غ م)، والرأي السلبي (ر س)، والامتناع عن الرأي (ت ن ر) ويوضح الجدول رقم (10) معامل ارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الثاني.

جدول (10): معامل ارتباط بيرسون لمتغيرات الفرض الثالث. المصدر: من إعداد البحث. دالة عند مستوى معنوية أقل من 0,005

	ت ق ع	ت خ م	ر م	ر غ م	ر س	ت ن ر
ن ر	0,481	0,481	0,540	0,302	0,660	0,738

ويمكن توضيح جدول (10) فيما يتعلق بأثر المتغير المستقل على المتغير التابع، وأثر المتغيرات الفرعية للفرض الثالث في النقاط التالية:

-يرتبط نوع الرأي في تقرير المراجعة كمتغير معدل بكل من تقييم معقولية تقديرات القيمة العادلة كمتغير مستقل والاختيارات التمويلية المتاحة كمتغير تابع حيث يوجد بينها وبين أي من المتغيرين ارتباط طردي ضعيف قيمته0,481 ويعكس ذلك تحقق الفرض الثالث للدراسة بوجود أثر معنوي موجب لنوع الرأي على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بالاختيارات التمويلية المتاحة، ويمكن القول أن سمعة منشأة المراجعة تقوي العلاقة الطردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع بنسبة 48,1%.

-تأتي علاقة الارتباط الأولى بين الامتناع عن إبداء الرأي -كأحد أنواع الرأي- وسمعة منشأة المراجعة حيث يوجد بينهما ارتباط طردي قوي قيمته0,8649، بما

يعكس الدور المحوري لتخصص مراقب الحسابات في صناعة العميل في تحسين سمعة منشأة المراجعة وتقوية علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع.

-تأتي علاقة الارتباط الثانية بين الرأي السلبي وسمعة منشأة المراجعة حيث يوجد بينهما ارتباط طردي متوسط قيمته0,660، بينما تأتي علاقة الارتباط الثالثة بين الرأي المعدل وسمعة منشأة المراجعة حيث يوجد بينهما ارتباط طردي ضعيف قيمته0,540، وتأتي علاقة الارتباط الثالثة بين الرأي غير المعدل وسمعة منشأة المراجعة حيث يوجد بينهما ارتباط طردي ضعيف جداً قيمته0,302، بما يمكن معه القول أن العلاقة بين نوع الرأي وأثر سمعة منشأة المراجعة على علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع علاقة عكسية.

6/4/8 /3: اختبار التحقق الاحصائي لفروض البحث وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط وتحويله لنموذج الانحدار الخطي المتعدد وتشغيل النموذج ببرنامج SPSS، ويمكن عرض النماذج الإحصائية للانحدار المستخدمة في اختبار التحقق الإحصائي لفروض الدراسة في ظل التحليل الأساسي فيما يلي:

* نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الأول والذي يتمثل فيما يلي:

Mul F Ch = f (R Ev F V).

$$\textbf{R Ev F V} = f(B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + e).$$

حيث:

Mul F Ch: المتغير التابع وهو تعدد الاختيارات التويلية المتاحة.

R Ev F V: افصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة.

B_0: الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

$B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6, B_7, B_8, B_9$: معاملات المتغيرات المستقلة الفرعية.

X_1: تقييم الأسعار المستخدمة في التقدير.

X_2: تقييم فرضيات الإدارة لتقديرات القيمة العادلة.

X_3: تقييم كفاية الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة.

X_4: التوثيق المستندي لتقديرات القيمة العادلة.

X_5: تقييم المخاطر المرتبطة بتقديرات القيمة العادلة.

e: الخطأ العشوائي والذي يعبر عن أثر متغيرات أخرى تؤثر في المتغير التابع ولم يتضمنها النموذج.

ويتم حساب معاملات الانحدار، وعامل تضخم التباين vif، وقيمة اختبار T وقيمة p– value أو المعنوية كما في جدول رقم (11).

جدول (11): نموذج تحليل الانحدار لمتغيرات الفرض الأول في ظل التحليل الأساسي. المصدر: من إعداد الباحث.

المتغيرات	معامل الانحدار	قيمة اختبار t – test	المعنوية p– value
افصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة.	6,936	0,0039 0	0,00458
الاختيارات التمويلية المتاحة.	1,14	0,0016	0,00242
تقييم الأسعار المستخدمة في التقدير.	4,370	0,0048	0,00486
تقييم فرضيات الإدارة لتقديرات القيمة العادلة.	1,754	0,0472	0,0482
تقييم كفاية الإفصاح المحاسبي عن تقديرات القيمة العادلة.	1,555	0,0037	0,0042
التوثيق المستندي لتقديرات القيمة العادلة.	0,911	0,157	0,840
تقييم المخاطر المرتبطة بتقديرات القيمة العادلة.	3,005	0,0063	0,0071
معامل التحديد R^2	0,26		
المعنوية p– value	**0,000**		

ويمكن توضيح الجدول (11) في النقاط التالية:

1–هناك أثر إيجابي معنوي لإفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة على تعدد الاختيارات التمويلية المتاحة حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t تقل عن قيمة المعنوية والتي تقل عن 0,05، كما أن القيمة الاحتمالية لاختبار t لتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة تقل عن قيمة المعنوية والتي تقل عن 0,05 مما يعني تحقق الفرض البديل (H_1) بوجود أثر

معنوي لإفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة على تعدد الاختيارات التمويلية المتاحة ورفض الفرض العدمي.

2-هناك أثر إيجابي معنوي لكل من المتغيرات الفرعية (تقييم الأسعار المستخدمة في التقدير- تقييم فرضيات الإدارة لتقديرات القيمة العادلة-تقييم كفاية الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة-تقييم المخاطر المرتبطة بتقديرات القيمة العادلة) حيث أن القيمة الاحتمالية لكل متغير فرعي لاختبار t تقل عن قيمة المعنوية والتي تقل عن 0,05، مما يعني تحقق الفرض البديل لتلك المتغيرات الفرعية، وفي المقابل لا يتحقق الفرض البديل بالنسبة للمتغير الفرعي (التوثيق الميتندي لتقديرات القيمة العادلة) لأن القيمة الاحتمالية لاختبار t تزيد عن قيمة المعنوية، مما يمكن معه القول تحقق الفرض البديل الأول في أربع متغيرات فرعية ولم يتحقق في متغير فرعي واحد.

3- تبلغ قيمة R – squared أو معامل التحديد في نموذج انحدار الفرض الأول 0,286 بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة 28,6 % من التغير الكلي في المتغير التابع، ويرجع باقي النسية إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن متغيرات النموذج.

4- يتضح من هذا الجدول معنوية نموذج الانحدار ككل في التنبؤ بالعلاقة بين افصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة حيث أن قيمة المعنوية أقل من 5%.

في ضوء التحليل السابق يمكن الإجابة عن التساؤل الأول والذي يتعلق بالفرض الأول وهو هل يؤثر إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة على تعدد الاختيارات التمويلية المتاحة وذلك في ضوء كل من المتغيرات الفرعية والمتغيرات الرقابية ؟ بنعم وذلك لوجود

أثر لعدد 4 متغيرات فرعية وثلاث متغيرات رقابية وعدم وجود أثر لمتغير فرعي واحد ومتغير رقابي واحد.

ء* نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الثاني والذي يتمثل فيما يلي:

$$\textbf{Mul F Ch \& f (R Ev F V) = f (A F R).}$$

$$\textbf{A F R} = f(B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + e).$$

حيث:

Mul F Ch & f (R Ev F V): أثر إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لتقديرات القيمة العادلة كمتغير مستقل على الاختيارات التمويلية البديلة كمتغير تابع.

A F R: سمعة منشأة المراجعة كمتغير معدل.

B_0: الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

B_1, B_2, B_3, B_4: معاملات المتغيرات المستقلة الفرعية.

X_1: خبرة مراقب الحسابات.

X_2: حجم مكتب المراجعة.

X_3: تخصص مراقب الحسابات في صناعة العميل.

X_4: المشاركة في الأعمال العامة.

e: الخطأ العشوائي والذي يعبر عن أثر متغيرات أخرى تؤثر في المتغير التابع ولم يتضمنها النموذج.

ويتم حساب معاملات الانحدار، وعامل تضخم التباين vif، وقيمة اختبار t وقيمة p- value أو المعنوية كما في جدول رقم (11).

جدول (12): نموذج تحليل الانحدار لمتغيرات الفرض الثاني في ظل التحليل الاضافي. المصدر: من إعداد الباحث.

جدول (13): نموذج تحليل الانحدار لمتغيرات الفرض الثالث في ظل التحليل الاضافي. المصدر: من إعداد الباحث.

المتغيرات	معامل الانحدار	قيمة اختبار t – test	المعنوية p– value
افصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة.	6,936	0,0039 0	0,00458

الاختيارات المالية المتاحة.	1,14	0,00242	0,0016
سمعة منشأة المراجعة.	3,903	0,0093	0,0082
خبرة مراقب الحسابات.	1,566	0,0146	0,0178
حجم مكتب المراجعة.	2,667	0,0411	0,0426
تخصص مراقب الحسابات في صناعة العميل.	3,511	0,0043	0,0047
المشاركة في الأعمال العامة.	1,760	0,0195	0,0184
الخطأ العشوائي .	14,105	0,361	1,231
معامل التحديد R^2	**0,281**		
معامل التحديد المعدل	**0,446**		
المعنوية p– value	0,000		

ويمكن توضيح الجدول (12) في النقاط التالية:

1–هناك أثر إيجابي معنوي لسمعة منشأة المراجعة كمتغير معدل على علاقة إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة حيث أن القيمة الاحتمالية لكل متغير من المتغيرات الثلاثة لاختبار t تقل عن قيمة المعنوية والتي تقل عن 0,05، مما يعني تحقق الفرض البديل (H_2) بوجود أثر معنوي لسمعة منشأة المراجعة كمتغير معدل على علاقة إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة ورفض الفرض العدمي.

2–هناك أثر إيجابي معنوي لكل من المتغيرات الفرعية التي تشكل سمعة منشأة المراجعة (خبرة مراقب الحسابات–حجم مكتب أو منشأة المراجعة–تخصص مراقب الحسابات في صناعة العميل–المشاركة في الأعمال العامة) حيث أن القيمة الاحتمالية لكل متغير فرعي لاختبار t تقل عن قيمة المعنوية والتي تقل عن 0,05، مما يعني تحقق الفرض البديل لكل المتغيرات الفرعية.

2–تبلغ قيمة R – squared أو معامل التحديد في نموذج انحدار الفرض الثاني 0,286 بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة 28,6 % من التغير الكلي في المتغير التابع، ويرجع باقي النسية إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم

إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن متغيرات النموذج، وبإدخال سمعة منشأة المراجعة كمتغير معدل في نموذج الانحدار تبلغ قيمة معامل التحديد المعدل بآثار تلك المتغيرات على نموذج الانحدار 0,446 بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة 44,6 % من التغير الكلي في المتغير التابع، مما يمكن معه القول أن ادخال المتغيرالمعدل المعدل في نموذج انحدار الفرض الثاني أدت إلى زيادة قدرة المتغير المستقل على تفسير التغير في المتغير التابع بنسبة 0,16 % (0,286 – 0,446).

5- يتضح من هذا الجدول معنوية نموذج الانحدار ككل في التنبؤ بأثر سمعة منشأة المراجعة على علاقة بين افصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة حيث أن قيمة المعنوية أقل من 5%.

في ضوء التحليل السابق يمكن الإجابة عن التساؤل اثاني والذي يتعلق بالفرض الثاني وهو هل تؤثر منشأة المراجعة كمتغير معدل على علاقة إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بالاختيارات التمويلية المتاحة ؟ بنعم وذلك لوجود أثر لكل المتغيرات الفرعية التي تشكل سمعة منشأة المراجعة.

ء* نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الثالث والذي يتمثل فيما يلي:

Mul F Ch & f (R Ev F V) = f (OP T).

حيث:

Mul F Ch & f (R Ev F V): أثر إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لتقديرات القيمة العادلة كمتغير مستقل على الاختيارات التمويلية البديلة كمتغير تابع.

OP T: نوع الرأي في تقرير المراجعة.

B_0: الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

B_1, B_2, B_3, B_4: معاملات المتغيرات المستقلة الفرعية.

X_1: الرأي المعدل.

X_2: الرأي السلبي.

X_3: الامتناع عن ابداء الرأي.

X_4: الرأي غير المعدل.

e: الخطأ العشوائي والذي يعبر عن أثر متغيرات أخرى تؤثر في المتغير التابع ولم يتضمنها النموذج.

ويتم حساب معاملات الانحدار، وعامل تضخم التباين vif، وقيمة اختبار T وقيمة p- value أو المعنوية كما في جدول رقم (13).

جدول (13): نموذج تحليل الانحدار لمتغيرات الفرض الثالث في ظل التحليل الاضافي. المصدر: من إعداد الباحث.

المتغيرات	معامل الانحدار	قيمة اختبار t – test	المعنوية p– value
افصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة.	6,936	0,0039 0	0,00458
الاختيارات المالية المتاحة.	1,14	0,00242	0,0016
نوع الرأي في تقرير المراجعة.	5,076	0,013	0,016
الرأي المعدل.	1,887	0,0189	0,0231
الرأي السلبي.	3,563	0,0437	0,0458
الامتناع عن ابداء الرأي.	4,559	0,00411	0,00438
الرأي غير المعدل.	1,920	0,0257	0,0384
الخطأ العشوائي .	10,444	0,213	0,024
معامل التحديد R^2	0,286		
معامل التحديد المعدل	0,359		
المعنوية p– value	0,000		

ويمكن توضيح الجدول (13) في النقاط التالية:

1–هناك أثر إيجابي معنوي لنوع الرأي في تقرير المراجعة كمتغير معدل على علاقة إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة حيث أن القيمة الاحتمالية لكل

متغير من المتغيرات الثلاثة لاختبار t تقل عن قيمة المعنوية والتي تقل عن 0,05، مما يعني تحقق الفرض البديل (H_3) بوجود أثر معنوي لنوع الرأي في تقرير المراجعة كمتغير معدل على علاقة إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة ورفض الفرض العدمي.

2-هناك أثر إيجابي معنوي لكل من المتغيرات الفرعية التي تتمثل في أنواع الرأي (الرأي المعدل-الرأي السلبي-الامتناع عن ابداء الرأي-الرأي غير المعدل) حيث أن القيمة الاحتمالية لكل متغير فرعي لاختبار t تقل عن قيمة المعنوية والتي تقل عن 0,05، مما يعني تحقق الفرض البديل لكل المتغيرات الفرعية.

2-تبلغ قيمة R – squared أو معامل التحديد في نموذج انحدار الفرض الثالث 0,286 بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة 28,6 % من التغير الكلي في المتغير التابع، ويرجع باقي النسية إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن متغيرات النموذج، وبإدخال نوع الرأي في تقرير المراجعة كمتغير معدل في نموذج الانحدار تبلغ قيمة معامل التحديد المعدل بآثار تلك المتغيرات على نموذج الانحدار 0,359 بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة 35,9 % من التغير الكلي في المتغير التابع، مما يمكن معه القول أن ادخال المتغيرالمعدل المعدل في نموذج انحدار الفرض الثاني أدت إلى زيادة قدرة المتغير المستقل على تفسير التغير في المتغير التابع بنسبة 0,073 % (0,359 – 0,286).

5- يتضح من هذا الجدول معنوية نموذج الانحدار ككل في التنبؤ بأثر نوع الرأي في تقرير المراجعة على علاقة افصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة حيث أن قيمة المعنوية أقل من 5%.

في ضوء التحليل السابق يمكن الإجابة عن التساؤل اثالث والذي يتعلق بالفرض

الثالث وهو هل يؤثر نوع الرأي في تقرير المراجعة كمتغير معدل على علاقة إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بالاختيارات التمويلية المتاحة ؟ بنعم وذلك لوجود أثر لكل المتغيرات الفرعية التي تمثل أنواع الرأي.

يمكن توضيح نماذج التحليل الإضافية على النحو التالي:

1-بالنسبة لتحليل أثر إضافة متغيرات رقابية على علاقة المستقل بالتابع: بإدخال متغيرات رقابية لضبط علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع يمكن التعبير عن نموذج الانحدار المتعدد يعكس أثر تلك الإضافة كما يلي:

$$\textbf{Mul F Ch} = f(\textbf{R Ev F V}).$$

$$\textbf{R Ev F V} = f(B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + e).$$

حيث:

Mul F Ch: المتغير التابع وهو تعدد الاختيارات المالية المتاحة.

R Ev F V: افصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة.

B_0: الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

B_1, B_2, B_3, B_4: معاملات المتغيرات المستقلة الفرعية.

X_1: حجم مكتب المراجعة كمتغير رقابي.

X_2: المشاركة مع مكتب مراجعة دولي كمتغير رقابي.

X_3: الإفصاح عن اسم شريك المراجعة كمتغير رقابي.

X_4: حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها كمتغير رقابي.

e: الخطأ العشوائي والذي يعبر عن أثر متغيرات أخرى تؤثر في المتغير التابع ولم يتضمنها النموذج.

ويتم حساب معاملات الانحدار، وعامل تضخم التباين vif، وقيمة اختبار T وقيمة p- value أو المعنوية كما في جدول رقم (14).

جدول (14): نموذج تحليل الانحدار لإضافة متغيرات رقابية في ظل التحليل الاضافي. المصدر: من إعداد الباحث.

المتغيرات	معامل الانحدار	قيمة اختبار t – test	المعنوية p– value
افصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة.	6,936	0,0039 0	0,00458
الاختيارات التمويلية المتاحة.	1,14	0,0016	0,00242
حجم مكتب المراجعة كمتغير رقابي.	1,206	0,132	0,111
المشاركة مع مكتب مراجعة دولي كمتغير رقابي.	2,277	0,0485	0,0488
الإفصاح عن اسم شريك المراجعة كمتغير رقابي.	2,019	0,0041	0,0046
حجم لجنة المراجعة كمتغير رقابي.	1,20	0,0184	0,0194
الخطأ العشوائي .	12,333	0,825	1,0413
معامل التحديد R^2	0,286		
معامل التحديد المعدل	0,362		
المعنوية p– value	0,011		

ويمكن توضيح الجدول (14) في النقاط التالية:

–هناك أثر إيجابي معنوي للمتغيرات الرقابية (المشاركة مع مكتب مراجعة دولي– الإفصاح عن شريك المراجعة–حجم لجنة المراجعة) حيث أن القيمة الاحتمالية لكل متغير فرعي لاختبار t تقل عن قيمة المعنوية والتي تقل عن 0,05، مما يعني تحقق الفرض البديل لتلك المتغيرات الفرعية، وفي المقابل لا يتحقق الفرض البديل بالنسبة للمتغير الفرعي (حجم مكتب المراجعة) لأن القيمة الاحتمالية لاختبار t تزيد عن قيمة المعنوية، مما يمكن معه القول تحقق الفرض البديل الأول في ثلاث متغيرات رقابية ولم يتحقق في متغير رقابي واحد.

– تبلغ قيمة R – squared أو معامل التحديد في نموذج انحدار الفرض الأول 0,286، وبإدخال المتغيرات الرقابية في نموذج الانحدار تبلغ قيمة معامل التحديد المعدل بآثار تلك المتغيرات على نموذج الانحدار 0,362 بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة 36,2 % من التغير الكلي في المتغير التابع، مما يمكن معه

القول أن ادخال المتغيرات الرقابية في نموذج انحدار الفرض الأول أدت إلى زيادة قدرة المتغير المستقل على تفسير التغير في المتغير التابع بنسبة 0,076 % (0,286 – 0,362).

– يتضح من هذا الجدول معنوية نموذج الانحدار ككل في التنبؤ بالعلاقة بين افصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة حيث أن قيمة المعنوية أقل من 5%.

في ضوء التحليل السابق يمكن الإجابة عن التساؤل التالي: هل يؤثر إضافة متغيرات إضافية على علاقة إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة على الاختيارات التمويلية المتاحة ؟ بنعم وذلك لوجود أثر لعدد ثلاث متغيرات رقابية

2– بالنسبة لتحليل أثر تغيير طريقة قياس المتغير المستقل على علاقة المستقل بالتابع: يتم في هذا الشأن تحليل أثر تغيير طريقة قياس كل من المتغير المستقل والمتغير التابع على نتائج التحليل، حيث يتم تغيير قياس المتغير المستقل من القياس وفقاً لأساس تقديرات القيمة العادلة إلى القياس بعدد المتغيرات التي يتم الإفصاح عنها وتم تقدير القيمة العادلة لها، بينما يتم تغيير قياس المتغير التابع من إجمالي قيمة مصادر التمويل المتاحة للسنة الحالية والسنة السابقة إلى القياس بعدد مصادر التمويل المتاحة.

ويتم حساب معاملات الانحدار، وعامل تضخم التباين vif، وقيمة اختبار t وقيمة p- value أو المعنوية كما في جدول رقم (15).

جدول (15): نموذج تحليل الانحدار لتحليل أثر تغيير طريقة القياس في ظل التحليل الأساسي. المصدر: من إعداد الباحث.

المتغيرات	قيمة اختبار t – test	المعنوية p– value
افصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة.	0,0618	0,0058
الاختيارات المالية المتاحة.	0,0941	0,0742
معامل التحديد R^2 31,7		
المعنوية p– value		

ويوضح الجدول (15) أن تغيير طريقة قياس كل من المتغير المستقل والمتغير التابع ترتب عليه ما يلي:

-عدم وجود أثر معنوي لإفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة كمتغير مستقل على تعدد الاختيارات التمويلية المتاحة كمتغير تابع حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار t لك منهما تزيد عن قيمة المعنوية، مما يعني رفض الفرض البديل (H_1) بوجود أثر معنوي لإفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة على تعدد الاختيارات التمويلية المتاحة وقبول الفرض العدمي وذلك عند تغيير طريقة قياس كل من المتغيرين.

- تبلغ قيمة R – squared أو معامل التحديد في نموذج انحدار الفرض الأول 0,317 بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة 31,7 % من التغير الكلي في المتغير التابع وترتب على تغيير طريقة القياس زيادة قدرة نموذج الانحدار في التنبؤ بعلاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع بنسبة 0,031 (0,317-0,286)

- يتضح من هذا الجدول معنوية نموذج الانحدار ككل في التنبؤ بالعلاقة بين افصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وتعدد الاختيارات التمويلية المتاحة حيث أن قيمة المعنوية أقل من 5%.

في ضوء التحليل السابق يمكن الإجابة عن التساؤل الإضافي الأول والذي يتعلق بأثر تغيير طريقة قياس كل من المتغير المستقل والمتغير التابع على العلاقة بينهما؟ بنعم وذلك لأنه ترتب على التغيير عدم وجود أثر معنوي للمتغير المستقل عن المتغير التابع.

3- بالنسبة لتحليل أثر تبديل العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع على علاقة المستقل بالتابع: يتم في هذا الشأن تحليل أثر تبديل العلاقة بين كل من المتغير

المستقل والمتغير التابع باعتبار المستقل تابع والتابع مستقل، ويتم حساب معاملات الانحدار، وعامل تضخم التباين vif، وقيمة اختبار ف وقيمة p- value أو المعنوية كما في جدول رقم (16).

جدول (16): نموذج تحليل الانحدار لتحليل أثر تبديل علاقة المتغيرين في ظل التحليل الإضافي. المصدر: من إعداد الباحث.

المتغيرات	قيمة اختبار t – test	المعنوية p– value
افصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة.	0,574	0,692
الاختيارات التمولية المتاحة.	0,33	0,410س
معامل التحديد R^2 صفر		
المعنوية p– value		

ويوضح الجدول (16) أن تبديل العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع ترلب عليه عدم وجود أثر معنوي للمستقل بعد التبديل على التابع بعد التبديل، وانخفض معامل التحديد إلى الصفر بما يعني أن المتغير المستقل بعد التبديل لا يفسر أن نسبة من التغير في المتغير التابع بعد التبديل.

في ضوء التحليل السابق يمكن الإجابة عن التساؤل الثالث الإضافي والذي يتعلق بأثر تبديل علاقة المتغيرين المستقل والمتغير التابع على العلاقة بينهما؟ بنعم وذلك لأنه ترتب على التبديل عدم وجود علاقة بينهما حيث وصل معامل التحديد إلى الصفر.

6/8: نتائج وتوصيات البحث والتوجه بالأبحاث المستقبلية:

استهدف البحث تحليل أثر إفصاح مراقب الحسابات عن تقييمه لمعقولية التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة على الاختيارات التمويلية المتاحة للمنشأة والحصول على التمويل المطلوب بشروط ميسرة من حيث مبلغ التمويل، معدل الفائدة، وطريقة السداد، وذلك في ضوء كل من سمعة منشأة المراجعة ونوع رأي مراقب الحسابات في تقرير المراجعة كمتغيرين معدلين لتلك العلاقة، والتوصل إلى دليل تطبيقي من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في هذا الشأن،

وقد تبلورت مشكلة البحث في ثلاث تساؤلات أمكن الاجابة عليهما على النحو التالي:

– التساؤل الأول: يتعلق بأثر إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة على الاختيارات التمويلية المتاحة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وتم اختبار مقاييس الفرض الأول والذي يتعلق بهذا التساؤل، وكانت نتيجة اختبار هذا الفرض رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود أثر معنوي لإفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة على تعدد الاختيارات التمويلية المتاحة وذلك بالنسبة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

– التساؤل الثاني: يتعلق بأثر سمعة منشأة المراجعة كمتغير معدل على العلاقة بين إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وبين الاختيارات التمويلية المتاحة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وتم اختبار مقاييس الفرض الثاني والذي يتعلق بهذا التساؤل، وكانت نتيجة اختبار هذا الفرض رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود أثر معنوي لسمعة منشأة المراجعة كمتغير معدل على العلاقة بين إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وبين تعدد الاختيارات التمويلية المتاحة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، ويقترب ذلك مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة Siagian, (2023) ولكن كان الأثر على أسعار الأسهم بالبورصة.

– التساؤل الثالث: يتعلق بأثر نوع الرأي كمتغير معدل على العلاقة بين إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وبين الاختيارات التمويلية المتاحة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وتم

اختبار مقاييس الفرض الثالث والذي يتعلق بهذا التساؤل، وكانت نتيجة اختبار هذا الفرض رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود أثر معنوي لنوع الرأي كمتغير معدل على العلاقة بين إفصاح مراقب الحسابات في تقرير المراجعة عن تقييمه لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وبين تعدد الاختيارات التمويلية المتاحة للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

وبالنسبة لكفاءة نموذج انحدار الفرض الأول في تفسير أثر المتغير المستقل على المتغير التابع اتضح أن النموذج يفسر نسبة 28,6 % من التغير الكلي في المتغير التابع، ويرجع باقي النسية إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن متغيرات النموذج.

وبالنسبة لكفاءة نموذج انحدار الفرض الثاني في تفسير أثر المتغير المعدل الأول (سمعة منشأة المراجعة) اتضح من الدراسة التطبيقية أن ذلك المتغير يفسر نسبة 28,6 % من التغير الكلي في المتغير التابع نتيجة لتغير المستقل، وبإدخال المتغير المعدل الأول في نموذج الانحدار اتضح أن أن المتغير المستقل يفسر نسبة 35,9 % من التغير الكلي في تلك العلاقة، مما يمكن معه القول أن ادخال المتغير المعدل الأول في نموذج انحدار الفرض الثاني أدت إلى زيادة قدرة المتغير المستقل على تفسير التغير في أثر المتغير الوسيط على علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع بنسبة 0,16 % (0,446 – 0,286).

وبالنسبة لكفاءة نموذج انحدار الفرض الثالث في تفسير أثر المتغير المعدل الثاني (نوع الرأي في تقرير المراجعة) اتضح من الدراسة التطبيقية أن ذلك المتغير يفسر نسبة 28,6 % من التغير الكلي في المتغير التابع نتيجة لتغير المستقل، وبإدخال المتغير المعدل الثاني في نموذج الانحدار اتضح أن أن المتغير المستقل يفسر نسبة 35,9 % من التغير الكلي في تلك العلاقة، مما يمكن معه القول أن

ادخال المتغير المعدل الثاني في نموذج انحدار الفرض الثالث أدت إلى زيادة قدرة المتغير المستقل على تفسير التغير في أثر المتغير الوسيط على علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع بنسبة 0,073 % (0,286–0,359).

وبالنسبة لكفاءة نموذج الانحدار في تفسير أثر إضافة متغيرات رقابية اتضح أن النموذج كان يفسر نسبة 28,6 % من التغير الكلي في المتغير التابع نتيجة لتغير المستقل، وبإدخال المتغيرات الرقابية في نموذج الانحدار اتضح أن أن المتغير المستقل يفسر نسبة 36,6 % من التغير الكلي في تلك العلاقة، مما يمكن معه القول أن ادخال المتغيرات الرقابية في نموذج الانحدار أدى إلى زيادة قدرة المتغير المستقل على تفسير التغير في المتغير التابع بنسبة 0.067 (0,636–0,286).

وبالنسبة لكفاءة نموذج الانحدار في تفسير أثر تغيير طريقة قياس المتغير المستقل اتضح أن النموذج كان يفسر نسبة 28,6 % من التغير الكلي في المتغير التابع نتيجة لتغير المستقل، وبتغيير طريقة قياس المتغير المستقل في نموذج الانحدار اتضح أنه ليست هناك علاقة بين المتغيرين حيث بلغ معامل التحديد المعدل بالتبديل صفر%، مما يمكن معه القول أن تبديل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في نموذج الانحدار أدى إلى انتفاء العلاقة بينهما.

وبالنسبة لكفاءة نموذج الانحدار في تفسير أثر تبديل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع اتضح أن النموذج كان يفسر نسبة 28,6 % من التغير الكلي في المتغير التابع نتيجة لتغير المستقل، وبتبديل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في نموذج الانحدار اتضح أنه أن المتغير المستقل يفسر نسبة 31,7 % من التغير الكلي في تلك العلاقة، مما يمكن معه القول أن تغيير طريقة

قياس المتغير المستقل في نموذج الانحدار أدى إلى زيادة قدرة المتغير المستقل على تفسير التغير في المتغير التابع بنسبة 0,031 (0,317–0,286).

كما خلص الباحث من الدراسة النظرية إلى النتائج التالية:

– تلعب لجنة المراجعة دوراً محورياً في قياسات أو تقديرات القيمة العادلة والإفصاح عنها.

–هناك علاقة ارتباط قوية بين حجم منشأة المراجعة –كمكون لسمعة منشأة المراجعة– وسمعة منشأة المراجعة لما لتلك المكاتب من امكانيات مادية وبشرية وتكنولوجية تمكنها من أداء عملية المراجعة بمستوى جودة مرتفع، كما أنها لن تلجأ إلى ممارسات المراجعة غير المنظمة حتى ولو تعرضت لضغوط موازنة الوقت حفاظاً على سمعتها سواء بين زملاء المعنة أو بين عملاء المراجعة.

– يصدر مراقب الحسابات هذا الرأي بتقرير المراجعة عندما يحصل على أدلة مراجعة مناسبة وكافية ويستنتج أن القوائم المالية مضللة ولا تخلو من التحريفات الجوهرية وأن الإدارة لا تستجيب للتغييرات الجوهرية المطلوبة في عناصر القوائم المالية مثل تضليل تقديرات القيمة العادلة.

– إن تحفظ مراقب الحسابات قد يعكس عدم اقتناعه بتقديرات القيمة العادلة لعدم واقعية افتراضات الإدارة بشأن تلك التقديرات مما يؤثر بالسلب على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة بتعدد البدائل التمويلية المتاحة.

– إن اشتراك المكتب في الأعمال العامة من شأنه تحسين سمعته سواء بين عملاء المراجعة أو بين زملاء المهنة، وما يترتب على ذلك من زيادة أثر سمعة منشأة المراجعة على علاقة تقييم مراقب الحسابات لمعقولية تقديرات القيمة العادلة وتحسين جودة المراجعة منعكسة في ذلك على تعدد الاختيارات أو البدائل التمويلة المتاحة لتدبير احتياجات المشروع من الأموال.

ويوصي الباحث في نهاية البحث بما يلي:

– ضرورة أن يتحقق المراقب من كفاية وملاءمة الإفصاح عن تقديرات القيمة العادلة وعدم وجود تحريفات جوهرية أو سوء نية في هذا الشأن، بما يترتب عليه تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية متبلورة في زيادة الاختيارات المالية المتاحة، وتجدر الاشارة إلى أنه يمكن تحقيق تلك التوصية عملياً من خلال مقارنة المراقب ما يجب الإفصاح عنه بشأن تقدديرات القيمة العادلة، وما تم الإفصاح عنه فعلاً، وتحديد فجوة توقعات الإفصاح في هذا الشأن، وتتمثل آلية تنفيذ تلك التوصية في تجميع مستندات التوثيق كلما أمكن ذلك، والحصول على مكاتبات الإدارة ومسئولي الحوكمة بشأن معقولية تقديرات القيمة العادلة، وفي حالة مواجهة المراقب صعوبات تنفيذ تلك التوصية خاصة فيما يتعلق يالتوثيق المستندي فإنه يقترح محاكاة ما يمكن أن تكون عليه تقديرات القيمة العادلة في ظل ظروف المنشأة.

– ضرورة أن يتحقق المراقب من التوثيق المستندي للأساس أو الأسس التي بنت عليها الإدارة تقديرات القيمة العادلة، ويمكن تحقيق تلك التوصية عملياً من خلال توثيق بيانات مدخلات المستوى الأول مثل توثيق أسعار الأسهم المعلنة في البورصة، وتوثيق مكاتبات الإدارة ومسئولي الحوكمة في هذا الشأن، والاستعانة بخبير وتوثيق البيانات التي يستخدمها في تقديرات القيمة العادلة، وتتمثل الجهة المعاونة في تنفيذ تلك التوصية في هيئة سوق المال وما يصدر عنها من تقارير، وتتمثل أداة تنفيذ تلك التوصية فيما يصدر عن تلك الهيئة من تقارير.

– ضرورة أن يكون هناك تنسيق بين مراقب الحسابات وإدارة المخاطر بالمنشأة محل المراجعة للتعرف على طبيعة ونوعية مخاطر تقديرات القيمة العادلة، والآثار المتوقعة لتلك المخاطر على مستخدمي القوائم المالية سواء كانت تلك المخاطر مرتبطة بقياسات أو تقديرات القيمة العادلة، أو مرتبطة بالإفصاح عنها، ويمكن

تحقيق تلك التوصية عملياً من خلال إشراف لجنة المراجعة على عملية التنسيق بين مراقب الحسابات وإدارة المخاطر بالمنشأة، وتجدر الإشارة إلى أن الجهة المنوطة بتنفيذ تلك التوصية تتمثل في لجنة المراجعة بالمنشأة بالتنسيق مع إدارة المخاطر، وتتمثل أداة تنفيذ تلك التوصية في إشراف لجنة المراجعة على انتقال المعلومات بين مراقب الحسابات وإدارة المخاطر، وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة وجود صعوبات في التنفيذ يقوم مراقب الحسابات بإخطار المعنيين بالمنشأة بذلك أو الإشارة لذلك في تقرير المراجعة.

– ضرورة أن تتحقق وتشرف لجنة المراجعة على إعداد تقديرات القيمة العادلة والإفصاح عنها بالقوائم المالية، وتجدر الاشارة إلى أنه يمكن تحقيق تلك التوصية عملياً من خلال اشتراك لجنة المراجعة مع الإدارة ومسئولي الحوكمة عند إعداد تقديرات القيمة العادلة والإفصاح عنها، وتتمثل أداة تنفيذ تلك التوصية في التنسيق بين تلك الأطراف الثلاثة (لجنة المراجعة– الإدارة– مسئولي الحوكمة)، وفي حالة وجود صعوبات في التنفيذ يصدر مجلس الإدارة القرار باجتماع تلك الأطراف.

– ضرورة تبني مراقب الحسابات معايير المراجعة الدولية بشأن ذكر اسم شريك المراجعة أو توقيعه على تقرير المراجعة لما لذلك من آثار إيجابية في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية، وتجدر الاشارة إلى أنه يمكن تحقيق تلك التوصية عملياً من خلال ذكر اسم شريك المراجعة أو توقيعه على تقرير المراجعة، وتتمثل الجهة المنوطة بتنفيذ تلك التوصية في مراقب الحسابات مع قيام هيئة منوطة بجودة المراجعة مثل هيئة عامة لمراجعة النظير بالتحقق من تنفيذ مراقب الحسابات تلك التوصية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

– التميمي، عماد حرس جاسم والسعد، فاطمة جاسم محمد والتميمي، سهيل عيد ناصر، (2020)، "أثر نظام المعلومات المحاسبية على العلاقة بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وخصائص المعلومات المحاسبية: دراسة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية قطاعي المصارف وشركات الاستثمار المالي"، **مجلة مدينة العلم**، 12(1)، 31–47.

– السعيد، أحمد فاروق محمد فراج، (2019)، "دراسة تحليلية للحد من مشاكل مراجعة القيمة العادلة للاستثمارات المالية–دراسة نظرية ميدانية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 4(2)، 393–423.

– الصياد، علي محمد علي، (2013)، "أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم بالبورصة المصرية"، **مجلة التجارة والتمويل**، جامعة طنطا، كلية التجارة، 33(4)، 281–328.

– بن الشريف، سليمان، (2018)، >المفاضلة بين البدائل التمويلية–دراسة قانونية واقتصادية"، **مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية**، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (16)، 375–397.

–جمعة، محمد خميس خطاب، (2020)، "أثر الإفصاح الاختياري عن شريك المراجعة على جودة المراجعة دليل تطبيقي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، جامعة دمنهور، كلية التجارة، 7(1)، 201–248.

– ذكي، نهى محمد محمد علي، (2022)، "العلاقة بين قابلية التقارير المالية للقراءة وفترة تأخير إصدار تقرير مراقب الحسابات دليل من الشركات المصرية غير المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم المحاسبة، 6(1)، 131–209.

– عيد، ربيع فتوح محمد، (2023)، " أثر جودة المراجعة على القيمة السوقية للشركة دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة خلال الفترة من 2016–2020" ، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم المحاسبة، 7(1)، 171–232.

– رشوان، عبدالرحمن محمد سليمان، (2019)، "أثر مخاطر الدعاوى القضائية على سمعة مراجعي الحسابات ومهنة المراجعة دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة الخارجية العاملة في قطاع غزة"، **مجلة المالية وحوكمة الشركات**، جامعة أم البواقي، كلية العلوم االقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2(1)، 103–130.

– رياض، عماد محمد أحمد، (2019)، "دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تعزيز المحتوى الاخباري للقوائم المالية وتأثيرها على الأسعار والعوائد السوقية للأسهم–دراسة اختبارية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي"، **مجلة الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 23(2)، 87–128.

–عبد الباقي، حسين سيد حسن ، (2018)، "دور المراجع الخارجي في تأكيد تقديرات القيمة العادلة في البيئة المصرية دراسة ميدانية"، **hsayed2008@yahoo.com.**

– عبدالحكيم،مجدي مليجي وملو العيون، علاء محمد، (2013)، "أثر خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات–دراسة تطبيقية على البيئة السعودية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، جامعة عين شمس، كلية التجارة، (4)، 1–63.

–عبد العال، محمود مرسي، (2020)، "أثر افصاح مراقب الحسابات بتقريره عن تقديرات القيمة العادلة كأحد أمور المراجعة الرئيسية على أحكامه والتصرفات المهنية التشكيكية دراسة تجريبية "، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، 4(2)،1–75.

– متولي، مصطفى ذكي حسن، (2020)، "انعكاسات تعديل تقرير المراجع الخارجي على قرارات المستثمرين"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 1/11(2)، 153–171.

– مفلح، منيرة عبدالله والعبادي، زيد أحمد ومفلح عبدالاله عبدالله والنسور، ثناء نواف، (2021)، "خطوات البحث العلمي بوجود المتغيرات الوسيطة أو المعدلة في العلوم الإدارية والنفسية والتربوية"، **المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال**، 11(2)، 268–277.

– مهدي، مصطفى محمد، (2024)، "أثر خصائص حوكمة الشركات على تكلفة رأس المال دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية" ،**مجلة البحوث التجارية**، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، 46(2)، 1–27.

– يوسف، حنان محمد اسماعيل، (2020)، "أثر خبرة مراقب الحسابات على العلاقة بين تبني معايير التقرير المالي الدولية IFRS وتأخير تقرير المراجعة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة

بالبورصة المصرية"، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، 4(2)، 170–229.

– يوسفي، وفيق وقتال، عبدالعزيز، (2021)، "أثر مراجعة القيمة العادلة على جودة التقارير المالية"، **مجلة العلوم الانسانية**، 21(1)، 782–802.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abid Ammar, Shoque Muhammad and Uhag, Muhammad Anwar, (2018), "Do Big Four Auditors Always Provide Higher Audit Quality Evidence from Pakistan**", International Journal of Financial Studies**, 6(2), 1–18.

- Agarwal, Sumit and Mohtadi, Hamid, (2004), "Financial Markets and the Financial Choice of Firms: Evidence from Development Countries", **Global Finance Journal**, 15(1), 57-70.

- Al- Qatamin, Khaled Isam and Saleh, Zalailah, (2020), "Audit Quality: A Lterature Overview and Research Synthesis", **Journal of Business and management**, 22(2), 1-23.

- Atanasovsk, Trpeska Marina and Others, (2017), "The Relevance of Financial Information and Contents of the New Audit Report for Lending Decisions of Commercial Banks", **Accounting and Management Information Systems**, 16(4), 1–28.

- Badawy, Hebatallah and Zaki, Noha Mohamed, (2023), "The Effect of Audit Firm Reputation and Busyness on Financial Reporting Timeliness: The Moderating Role of Client Complexity Floatation of Exchange Rate Empirical Evidence from Egypt", **Scientific Journal for Commercial Research**, (2), 9-64.

- Basu, Somdulta and Shekhar, Suraj, (2016), "What's in a Name? Reputation and Monitoring in the Audit Market", PCAOB, Email**:** **basu@pcaobus.org**., 1-54.

- Baugh, Matthew and Zimmerman, A. Eksandra A. B., (2022), "Audit Firm and Audit Partner Style in Non – Big 4 Firms", available at**:** **https://ssrn.com/abstract=3775111**, 1–53.

-Beltrame fedrerico, Grassetti Luca and Zorzi, Gianni, (2023), "Cost of Capital to Private Firms", **Theoretical Economics Letters**, (13), 535-548.

-Blum Emily S., Hatfield Richard C. and Houston, Richard W., (2018), "The Effect of Staff Auditor Reputation and Reputation Management on Audit Quality", Email: **Eslum@crimson.ua.edu**, 1-38.

- Dakheel Ali Fadhil, Kadhummatrood, Adnan and Abbas, Ahmed Hamzah", (2021), "The Effect of Fair Value Estimates on the Auditor's Report under Conditions of Uncertainty", **Plarch's Journal of Archaeology of Egypt**, 18(1), 3487-3500.
- Gan, Jie, (2004), " Financing Choices of Banks: The Role of Non Binding Capital Requirements", **Department of Finance, School of Business and Management**, Hong Kong, 1-32.
- International Standard on Auditing ISA, 700, "Forming an Opinion and Reporting on Financial Statements", Effective for Audits of Financial Statements for Periods Ending on or after Dec. 15, 2016. **AICPA**, 1-51.
- IFRS13, "Fair Value Measurement", May, 2011, **International Accounting Standard Board (IASB).**
- Ismail, Mawaheb Abdel- Aziz, (2020), "Interaction Effect of Auditor Industry Specification and Ownership Concentration on Investment Efficiency: Evidence from Egyptian Stock Exchange", **Alexandria Journal of Accounting Research**, 4(3), 1–45.
- Kumar Alish T., Ali Badruldeen A. Mahd and Sovaniski, Tim, (2021), "Auditing the Fair Value", Available at: **https://ssm.com/abstract=37944300**, 1-13.
- Mintah, Peter A. and Schadeuitz, Hannu, (2018), "Audit Committee Adoption and Firm Value: Evidence from UK Financial Instituation", **International Journal of Accounting & Information Managemen**, 26(1), 205-226.
-Mohammed, Aya Ashraf Mahmoud, (2020), "Analytical Analysis for the Impact of Fair Value Accounting on Audit Quality Practices", **Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies**, 11(4), 225-247.
- Muslim Anis Aulia, Defang F. and Kusumawardani, Anis, (2022), "The Role of Auditor's Reputation as aMiderating Variable in the Relationship between Corporate Governance and Fraudlient Financial Statement Case Study on Construction and Building Subsector Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange", **International Journal of Business and Management Invention (IJBMI)**, 11(6), 52-68.
- Nurdlund Bo, Lorentzon Johan, Lind, Hans, (2021), "Practice Briefing A Note on Auditing Fair Value of Investment Properities**", Journal of Property Investment & Finance**, 40(1), 108-115
- Oyewo, Babajide, (2021),"Diffusionof of Fair Value Measurement (IFRS, 13) Perception of Auditors" **Contaduriay Administration**, 66(2), 1-33.

- Palea, Vera, (2019), "Fair Value Accounting and Its Usefulness to Financial Statement Users", **Forthcoming Journal of Financial Reporting and Accounting**, Feb., 1-24.
-Pinto, Joao M. and Santos, Mario C. , (2016), "Debit Finance Choices : Theory and Evidence from Europe", Available at**:** **https://ssm.com/abstract:2409730**.
- Porumb, Vald – Andrei and Others, (2021), "The Effect of Auditor Style on Reporting Quality: Evidence from Germany", **Journal of Accounting , Finance and Business Studies**, 57(1), 1–26.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB), (2017), "The Auditor's Report on an Audit of Financial Statements When the Auditor Expresses an Unqualified Opinion and Related Amendments to PCAOB",(PCAOB Release 2017 No.001 , available at: **https://pcaobus.org/rulemaking/docket034/2017-001-auditorsreport-final-rule.pdf.**
- PCAOB Public Company Accounting Oversight Board, (2019), "Auditing the Fair Value of Financial Instruments", **Staff Guidance, AS 2501 Revised**, "Auditing Accounting Estimates Including Fair Value Measurements".
- Rahayu Ruci Arizanda, Hari, Yanto Wiwit and Yuanis, (2023), "Understanding the Impact of Auditor Reputation on Audit Report Lag", Available at: https://doi.org/10.2991/1978-2.38476-052-7-38, 1-12.
- SAS, No. 101, SAS, No. 113, (2003), "Auditing Fair Value Measurements and Disclosures", **AU Section**, 328, 1-12.
- Reschiwati and Leda, Maria Christinana, (2019), "Accuracy of Audit Opinions: Factors that influence it", **Journal of Accounting Research, Organization and Economics**, 2(3), 218-231.
- SAS, 421 Statement of Auditing Standards 421, " Understanding Fair Value Measurement and Disclosures", **Effective for Audits of Financial Statements for Periods Beginning before Dec**. 15, 2004.
- Siagian, valetine, (2023), "The Effect of Auditor's Reputation and Auditor's Opinion on Stock Prices: Evidence from IDXMain Board Index", **the International Accounting Review**, 13(2), 281-232.
- Stuart, Richard P., (2020), "U.S. GAAP vs. IFRS: Fair Value Measurement", available at: **Richard.stuart@rsmus.com,12039055027**, 1-4.

- Sumaryat Anna, Hasanatina Foza Hadyu and Fanny, Fanny, (2022), "The Impact of Financial Performance and Audit Opinions: An Indonesian Case Study**", Advances in Intelligent Systems Research**, 175(1), 122-126.
- Tonekaboni Sadeqh, Khalilpour Mehdi, Fallah Ali and Ramzan, Javard, (2022), "The Effect of Audit Quality and Auditor Reputation on the Relationship between Auditor's Tenure and Auditor;s Fee", Available at**: http://dx.org/10.22075/ijnaa.2022.6097,(11)1**, 3371-3379.
- Tran, Ngoc Mai and Manh, Ha, (2023), "Do Audit Firm Reputation Provide Insight into Financial Reporting Quality", Congent Business & Management, 10(1), 1-12.
- Xu H0ng, Chen Jianqing and Whinston, Andrew B, (2008), "Audited Reputation", **Economics Letters**, 100(1), 359-362.
- Yadav Inder Sekhar, Pahi Debasis and Gangakhsdkar, Ragssh, (2019),"Financial Markets Development and Financial Choices of Firms: New Evidence from Asia", Available at**: https://doi.org/10-1007/s10690-09273-s.**